الرد على النحاة

تأليف

أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد

ابن مضاء اللخمي القرطبي

المتوفى ٥٩٢ هـ

ويليه

كتاب مختصر في ذكر الألفات

تأليف

أبي بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري

المتوفى ٣٢٧ هـ

تحقيق

محمد حسن محمد حسن إسماعيل

DKI

دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: AL-RADD ʿALĀ AL-NUḤĀT
followed by **KITĀB MUḤTAṢAR FĪ ḌIKR AL-ʾALIFĀT**
(Two books in Arabic Syntax)

Author: Ibn Maḍāʾ al-Qurṭubi
and: Abu Bakr Ibn al-ʾAnbāri

Editor: Muḥammad Ḥasan Ismāʿīl

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 112

Year: 2007

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: الردّ على النحاة
ويليه: كتاب مختصر في ذكر الألفات

المؤلف: ابن مضاء اللخمي القرطبي
وأبو بكر ابن الأنباري

المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل

الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت

عدد الصفحات: 112

سنة الطباعة: 2007 م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

ISBN 2-7451-4559-2 (10 dig)
ISBN 978-2-7451-4559-8 (13 dig)
9 782745 145598

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
Copyright
All rights reserved ©
Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by ©
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon
No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à ©
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban
Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

الطبعة الأولى
٢٠٠٧ م ـ ١٤٢٨ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة: رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
هاتف: ٩٦١ / ١١ / ٨٠٨١٠ ٥ ٠٨٠٨١٠ +٩٦١ ص.ب: ٩٤٢٤ ـ ١١ بيروت ـ لبنان
فاكس: ٩٦١ ٥ ٠٨٠٨١٣ +٩٦١ رياض الصلح ـ بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المصنف

هو أبو العباس أحمد بن مضاء القرطبي، ولد بقرطبة سنة ٥١١ هـ ومات بأشبيلية في السابع عشر من جمادى الآخرة سنة ٥٩٢ هـ [1].

وصف النسخة الخطية

لقد اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على المطبوعة المعتمدة على نسخة معهد المخطوطات العربية المصورة عن المكتبة الخليلية بالقدس، وتقع في (٣٥/ق) برقم (٣٠ من ٦٦٨).

---

(١) انظر بغية الوعاة (١/٣٢٣).

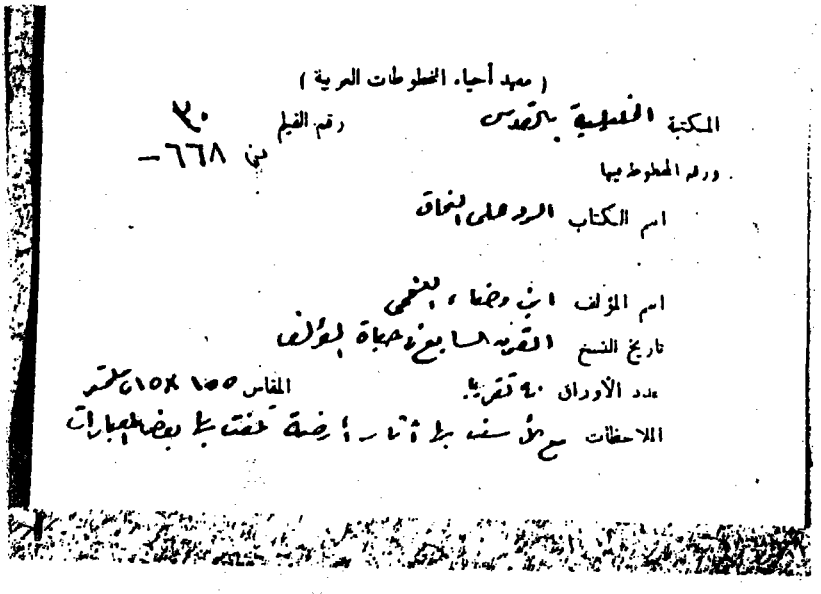
(معهد أحياء المخطوطات العربية)

المكتبة الفاتيكانية بالفاتيكان رقم الفيلم ٢٠
ورقم المخطوطة فيها ٦٦٨ -

اسم الكتاب الرد على النحاة

اسم المؤلف ابن مضاء القرطبي

تاريخ النسخ القرن السابع من حياة المؤلف

عدد الأوراق ٤٠ ورقة المقاس ١٥٥ × ١٥٠ ملم

الملاحظات مع مؤلف سنة ٦٦٨ هـ ؛ نسخة خطت على مخطوطات

بطاقة معهد المخطوطات العربية

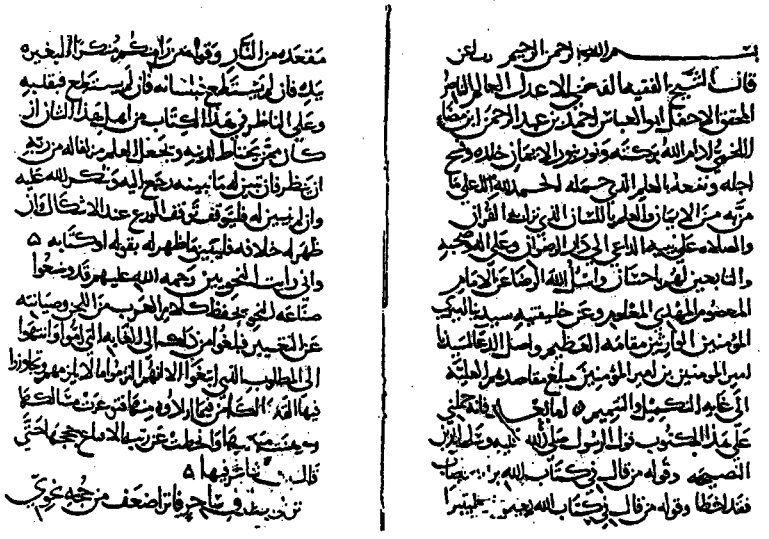

الورقة الأولى من المخطوط

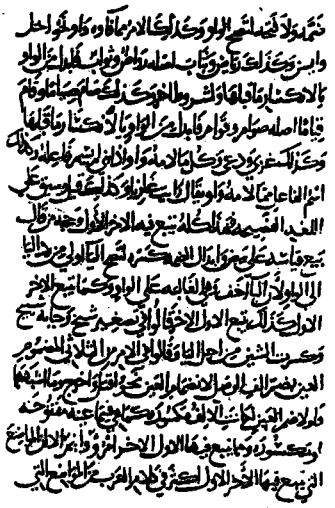

الورقة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أعن

قال الشيخ الفقيه، القاضي الأعدل، العالم الناصر، المحقق الأحفل، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، ابن مضاء اللخمي أدام الله بركته، ونور بنور الإيمان خلده، وفسح أجله، ونفعه بالعلم الذي حمله: الحمد لله على ما من به من الإيمان، والعلم باللسان، الذي نزل به القرآن. والصلاة على نبيه الداعي إلى دار الرضوان، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان. وأسأل الله الرضا عن الإمام[1] المعصوم، المهدي المعلوم، وعن خليفتيه سيدينا أميري المؤمنين، الوارثين مقامه العظيم. وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين، مبلغ مقاصدهم العلية إلى غاية التكميل والتتميم.

أما بعد، فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول - ﷺ - : «**الدِّينُ النَّصِيحةُ**»[2].

---

(١) يدعو ابن مضاء للإمام محمد بن تومرت داعية الموحدين، ويعني بخليفتيه عبد المؤمن بن علي مؤسس دولة الموحدين وابنه يوسف بن عبد المؤمن، ثم دعا للخليفة الثالث يعقوب بن يوسف. انظر التمهيد (٧-٩).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ الدين النصيحة (١/٢٣) ومسلم باب بيان أن الدين النصيحة (٢/٣٧).

وقوله: «من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ» (١).

وقوله: «مَنْ قَال في كتابِ الله بِغَيرِ علْم فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (٢).

وقوله: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَراً فَلْيُغَيره بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلسَانِه، فَإِنْ لمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِه» (٣).

وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشأن، إن كان ممن يحتاج لدينه، ويجعل العلم مزلفاً له من ربه، أن ينظر، فإن تبين له ما نبينه رجع إليه، وشكر الله عليه. وإن لم يتبين له فليتوقف توقف الورع عند الإشكال، وإن ظهر له خلافه فليبين ما ظهر له بقوله أو كتابه.

وإني رأيت النحويين — رحمة الله عليهم — قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أملوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا. إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيه القدر الكافي فيما أرادوه منها؛ فتوعرت مسالكها

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه (٦٨/١١).

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه (٦٧/١١).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢١/٢-٢٥).

ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها، حتى قال شاعر [١] فيها:

تَرنُو بطَرْفٍ سَاحرٍ فاترٍ أَضْعَفَ من حُجَّةِ نَحْوِيِّ

على أنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من الفضول، المجرد عن المحاكاة والتخييل، كانت من أوضح العلوم برهاناً، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزاناً، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون.

ومثل هذا المكتوب وكتب النحويين، كمثل رجال ذوي أموال، عندهم الياقوت الرائق، والزبرجد الفائق، والذهب الإبريز، والورق التي برزت في الخلوص كل التبريز، وقد خالطها من الزجاج الذي صفا حتى ظن زبرجداً، والنحاس الذي عولج حتى حسب عسجداً، ما هو أبهى منظراً، وأعظم من مرأى العين خطراً، وأكثر عدة، وأجدّ جدة، حتى صاروا بهما ألهج، وظنوا أنهم إليهما أحوج؛ فأتاح الله لهم رجلاً ناصحاً، وناقداً بصيراً، فأظهروه على ما لديهم من تلك الذخائر النفيسة المونقة،فقال لهم: قال رسول الله ﷺ : «**الدين النصيحة**» [٢].

وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب، ولكن لابتغاء الأجر من الله والثواب: هذا الذي اتخذتموه عدة للدهر، وظننتموه أماناً من

---

(١) هو أحمد بن فارس إمام اللغة. انظر البيت في معجم الأدباء لياقوت **(٤/٨٧)**، ووفيات الأعيان لابن خلكان (١/١٠٠)، وأمالي السهيلي **(١٩)**. **ومقدمة** مقاييس اللغة له (١/١١).

(٢) أخرجه البخاري معلقاًبغير الجزم(١/٣٠)،ومسلم(١/٧٤)ح(٥٥).

الفقر بعضه مآل، وبعضه لمع آل [١]، والياقوت يختبر بالنار، فيزيد حسناً بالاختبار، والزجاج لا يثبت للنار ولا يصبر عليها، والزبرجد يذيب أعين الأفاعي إذا أدني إليها. وطفق يأخذ معهم في هذه الأساليب، ويأتيهم فيها باذلاً جهده، ومستنفراً جده بالغرائب والأعاجيب ليوقع بهم اليقين، بما يصدق منها لدى الابتلاء وما يمين. فبعضهم أثنى وشكر، وأُتمر لما أمر، واستبدل بما يعر ويضر، ما ينفع لدى اللزبات[٢] ويسر. وبعضهم تهاون بمقاله، واستمر على حاله، فعجمهم الزمان عجمة، وضغمتهم الحوادث ضغمة، وأصابت مدينتهم أزمة. فمن حزم وعمل منهم بما علم، تخلص منها تخلص الشهاب من الظلماء. ومن أعرض عنه، وأنف منه، هلك هلاك العجماء في الفيفاء، عند عدم الرِّعي والماء.

وكذلك من أخذ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه واستعاض من تلك الظنون التي ليست كظنون الفقه التي نصبها الشارع ﷺ أمارة للأحكام، ولا كظنون الطب التي جربت في الغالب نافعة في الأمراض والآلام العلومَ الدينية، السمعية والنظرية التي هي الجُنة، والهادية إلى الجنة، فقد نفعه الله بالتعليم، وهداه إلى صراط مستقيم.

وأما من اقتصر كل الاقتصار، على المعارف التي لا تدعو إلى جنة ولا تزجر من نار، كاللغات والأشعار، ودقائق علل النحو ومسميات الأخبار، فقد أساء الاختيار، واستحب العمى على الإبصار:

---

(١) الآل: السراب. انظر/ لسان العرب(١١/٣٦).

(٢) اللزبات: جمع لزْبة، وهي: الشدة. انظر/ لسان العرب (٤/٤٦٣) (مادة/لزب).

وما انتفاعُ أَخِي الدُّنْيا بِنَاظِرِه إذَا استوَتْ عِنْدَه الأَنْوَارُ والظُّلَمُ [١]

ولعل قائلاً يقول: أَيها الأَندلسي المسرور بالإِجراءِ بالخلاءِ، المضاهي بقَبَسِهِ الخَفِيّ ذُكَاءَ وابنَ ذُكَاءَ، أَتزاحمُ بغير عَوْدٍ [٢]، وتكاثر برَذاذِكَ الجَوْد!

وابنُ اللَّبُونِ إذَا مَا لُزَّ في قَرَنٍ لم يَسْتَطِع صَوْلَةَ البُزْلِ القناعِيسِ [٣]

هل أنت إلا كما قال:

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوماً لِيَفْلِقَها فَلَم يَضِرْها وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ [٤]

أتزري بنحويي العراق، وفضل العراق على الآفاق، كفضل الشمس في الإشراق، على الهلال في المحاق؟ وإنك أخمل من بقة في شقة، وأخفى من تبنة في لبنة!

لَو كانَ يَخْفَى عَلَى الرَّحْمنِ خَافِيَةٌ مِنْ خَلْقِهِ، خَفِيَتْ عَنْهُ بَنُو أَسَدِ [٥]

---

(١) المتنبي، ديوانه (٤/٨٣).

(٢) هذا مثل، ونصه: زاحم بعود أو دع. انظر اللسان مادة عود. والأمثال للميداني (١/٣٢٠).

(٣) جرير، ديوانه (٢٥٠)، والكتاب لسيبويه (٢/٩٧). والمقتضب للمبرد (٤/٤٦، ٣٢٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/٣٥). ومغني اللبيب (٥٣). ولسان العرب، مادة: لبن، لزز، قنعس.

(٤) الأعشى، ديوانه (١٤٨). وشذور الذهب (٤٠٤).

(٥) الطرماح بن حكيم، انظر البيت في نقد الشعر لقدامة بن جعفر (١٠٧)، وعيون =

فيقال له: إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد، ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد، فليس هذا بعشك فادرجي [١]!

خَــلِّ الطريق لِمَن يَبْنِي المَنَارَ بِهِ وَابــرزْ بِبَرْزَة حيثُ اضطُرَّكَ القَدرُ [٢]

وإن كــنت مــن ذي الاســتبراد، في محل الاستبداد، والاستناد حيث يجــب الاســتناد، فانظــر فتستبين لك الرغوة من الصريح، ويتبين لك السقيم من الصحيح.

=

الأخبار (٢/١٩٥).

(١) هذا مثل، انظر مجمع الأمثال للميداني (٢/١٨١).

(٢) جريــر، ديــوانه (٢١٩). والكــتاب لــسيبويه (١/٢٥٤). وابــن الــشجري (١/٣٤٢) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٣٠).

فصـــــــــــــل

عـــــن إلغـــــاء العوامـــــل

قـــصدي في هـــذا الكـــتاب أن أحـــذف من النحو ما استغنى النحوي عنه.وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه:

فمـــن ذلـــك ادعـــاؤهم أن النـــصب والخفـــض والجزم لا يكون إلا بعامـــل لفظـــي، وأن الـــرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي. وعبروا عـــن ذلـــك بعـــبارات توهم أن قولنا: «ضرب زيد عمراً»، أن الرفع الذي في زيـــد «زيـــد» والنـــصب الذي في «عمرو»، إنما أحدثه «ضرب»؛ ألا ترى أن ســـيبويه – رحمـــه الله – قـــال في صـــدر كـــتابه: «وإنما ذكرت ثمانية مجار، لأفـــرق بـــين مـــا يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شـــئ مـــنها إلا وهـــو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه، لغـــير شـــئ أحـــدث ذلـــك فيه» [1]، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد.

وقـــد صـــرح بخـــلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره؛ قال أبو الفتح في خصائـــصه بعـــد كـــلام في العـــوامل اللفظية والعوامل المعنوية: «وأما في الحقـــيقة ومحـــصول الحـــديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمـــتكلم نفـــسه، لا لـــشيء غـــيره»[2]؛ فأكد «المتكلم» بـــ «نفسه» ليرفع

---

(١) الكتاب (١/١٣).

(٢) الخصائص (١/١٠٩-١١٠).

الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله «لا لشيء غيره». وهذا قول المعتزلة. وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية. وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً، فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء، لمعان يطول بذكرها ما القصد إيجازه:

منها: أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل؛ فلا ينصب «زيد» بعد «إن» في قولنا: «إن زيداً» إلا بعد عدم إن!

فإن قيل: بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟

قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويُبرِّد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى. وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبين هذا في موضعه.

وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع!

فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب؛ وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها.

قيل: لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها، لسوّحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه، فلا يجوز اتباعهم في ذلك.

(إلغاء الحذف والتقدير):

واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: محذوف لا يتم الكلام إلا به، حذف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيداً. أي: أعط زيداً. فتحذفه وهو مراد، وإن أظهر تم الكلام به، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً﴾ (النحل: من الآية ٣٠).

وقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ (البقرة: من الآية٢١٩).

على قراءة من نصب وكذلك من رفع [1]. وقوله عز وجل: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ (الشمس: من الآية١٣).

والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثرةٌ جداً، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ.

والقسم الثاني: محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن

---

(١) النصب قراءة الجمهور، والرفع قراءة أبي عمرو. انظر البحر المحيط (١٥٩/٢).

أظهر كان عياً، كقولك: أزيداً ضربته؟ قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربت زيداً؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن «ضربت» من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولابد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدر، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار! وهذا بناء على أن كل منصوب لا بد له من ناصب. ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: أزيداً مررت بغلامه؟ وقد يقوله القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر، والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكليف إلا وضع: أن كل منصوب فلابد له من ناصب، فهذا القسم الثاني.

وأما القسم الثالث: فهو مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: يا عبد الله. وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم «وعبد الله» عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو، أو: أنادي. وهذا إذا أظهر تغير المعنى، وصار النداء خبراً. وكذلك النصب بالفاء والواو، ينصبون هذه الأفعال الواقعية بعد هذه الحروف بأن، ويقدرون أن مع الفعل بالمصدر، ويصرفون الأفعال الواقعية قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف. وإذا فعلوا ذلك كله لم يَرِدُوا معنى اللفظ الأول؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما تأتينا فتحدثنا، كان له معنيان، أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟! أي: إن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث، كما يقال: ما تدرس فتحفظ. أي: إن الحفظ إنما سببه الدرس، فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ. والوجه الآخر: ما تأتينا محدثاً،

أي: إنك تأتي ولا تحدث. وهم يقدرون الوجهين جميعاً: ما يكون منك إتيان فحديث [١]. وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين.

وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا يخلو من أن تكون معدومة في اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل، أو تكون معدومة في النفس كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ. فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول، فما الذي ينصب إذاً؟ وما الذي يضمر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال!

فإن قيل: إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل، وإن الكلام بها يتم، وإنما جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه بالألفاظ إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازاً لزم أن يكون الكلام ناقصاً، وأن لا يتم إلا بها، لأنها جزء منه، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به، ولا دلّنا عليه دليل إلا ادعاء: أن كل منصوب فلابد له من ناصب لفظي. وقد فرغ من إبطال هذا الظن بيقين. وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بيّن، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب. وأما طرد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بناصب، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى، إما منطوقاً به، وإما

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/٣٠).

محذوفاً مراداً ومعناه قائم بالنفس، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك. وقد قال رسول الله ﷺ: «**من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ**» (١). ومقتضى هذا الخبر النهي، وما نهى عنه فهو حرام، إلا أن هذا دليل، والرأي ما لم يستند إلى دليل، وقال ﷺ: «**مَنْ قَالَ فِي القُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» (٢).

وهذا وعيد شديد، وما توعد الله على فعله فهو حرام. ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أومعنى على ظن باطل قد تبين بطلانه فقد قال في القرآن بغير علم، وتوجه الوعيد إليه. ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته. وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أحرى، لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها، ومن أجلها.

(إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة):

فإن قيل: فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم على القول بالعوامل، وإن اختلفوا، فبعضهم يقول: العامل في كذا كذا. وبعضهم يقول: العامل فيه ليس كذا، إنما هو كذا. على ما نفسره بعد إن شاء الله؟

قيل: إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم، وقد قال كبير من حذاقهم ومقدم من مقدميهم وهو أبو الفتح بن جني في

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

خصائصه: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإذا لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ. كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله «**أمتي لا تجتمع على ضلالة**»[1]. وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة. فكل من فُرِق له عن علة صحيحة، وطريق نهجه، كان خليل نفسه، (وأبا عمرو فكره)، إلا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلاكل، والقوم الذين لا يشك في أن الله سبحانه وتقدست أسماؤه قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم، وجعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعتهم خادماً لكتابه المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعوناً على فهمهما، ومعرفة ما أمر به، أو نهى عنه الثقلان منهما. إلا بعد أن يناهضه إتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى أول نزوة من نزوات تفكره. فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعام تَصَفّحه أحناء الحال، أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معاذ به، ولا غاض من السلف — رحمهم الله — في شئ منه. فإنه إذا فعل ذلك سدد رأيه، وشيع خاطره، وكان بالصواب مئنة، ومن التوفيق مظنة. وقد قال

---

(١) أخرجه ابن ماجة في كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، الحديث (٢/٣٩٥٠/ ١٣٠٣).

أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: «ما على الناس شئ أضر من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئاً». وقال أبو عثمان المازني: «وإذا قال العالم قولاً متقدماً، فللمتعلم الاقتداء به، والانتصار له، والاحتجاج لخلافه، إن وجد إلى ذلك سبيلاً» (١). وقال الطائي الكبير (٢):

يقولُ مَنْ تَقْرَعُ أَسْمَاعَه كَمْ تَرَكَ الأَوْلُ للآخِرِ

فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: «هذا جحر ضبٍّ خربٍ»؛ فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض، على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه. وأما أنا فعندي أن في القرآن من مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع» (٣).

قال المؤلف – رحمه الله –: هنا قطعت نص كلامه؛ لأني تواردته. ثم أورد كلامي في مخالفته لما طال القول وقصر بي الإيجاز؛ وإنما سقت قوله المتقدم اتباعاً لمن ألف الاتباع!

فمذهب الجماعة في قول العرب: «هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ». ما ذكره (٤). واختار أبو الفتح أن يكون على حذف المضاف وإقامة

---

(١) انظر المصنف لابن جني شرح تصريف المازني (٢/٣١٨).

(٢) هو أبو تمام. والبيت في ديوانه (١٤٣).

(٣) الخصائص لابن جني (١/١٨٩-١٩٢).

(٤) انظره مفصلاً في الكتاب لسيبويه (١/٤٣٦-٤٣٧).

المضاف إليه مقامه. وقال: إن في القرآن نيفاً على ألف موضع. وتقديره عنده: هذا جحر ضب خربٍ جُحرُه، فخرب نعت لضب، كما يقال: هذا فرس عربي قارح فرسه، فقارح نعت لعربي وصف به، وإن كان للفرس، لأنه من سببه. فحذفت «الجحر» الذي هو المضاف، وهو فاعل مرفوع، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو الضمير العائد على النصب، مقام الجحر، فارتفع بخرب عنده. والضمير إذا كان فاعلاً باسم الفاعل، أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل، استكن فيهما على مذاهبهم. وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يطرد، واستكان الضمير في الصفة مطرد.

لكن لقائل أن يقول لأبي الفتح: إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ، كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ (يوسف: من الآية٨٢). وأما في هذه المواضع التي يحتاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير وفكر طويل، فلا يجوز حذفه، لما فيه من اللبس على السامعين، وهذا من المواضع البعيدة؛ والدليل على ذلك أنه قد مر هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنحو واللغة، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف، لأنه لو ظهر لكان قبيحاً؛ لو قالت العرب: «هذا جحر ضب خرب جحره» قبح، لأنه عي من القول تغني عنه ضمة الباء، ويكون الكلام وجيزاً فصيحاً، فلما كان أصله هكذا ثم تكلف فيه ما تكلف من الحذف لما لا يسبق حذفه إلى الفهم بعد، ثم إنه لو كان المضاف إليه ظاهراً لكان أبين، ولكنه حذف المضاف واستكن المضاف إليه، فعزب

عن الفهم، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكليف ما لا يستطاع، واستجاز أبو الفتح الرد على كل من تقدم بظن ليس بالقوي، فكيف بنا ونحن نرد عليهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة التي لا امتراء فيها لمنصف.

فإن قيل: فإن زعم النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم في «أزيداً أكرمته؟» وما أشبهه أن «أكرمت» الذي انتصب به «زيد» مراد للمتكلم ، ولا أن الكلام ناقص دونه، وإنما هو شئ موضوع مصطلح عليه يتوصل به إلى النطق بكلام العرب، كما فعل المهندسون حين وَضَعوا خطوطاً مصنوعةً هي في الحقيقة أجسام مواضع الخطوط التي هي أطوال لا أعراض لها ولا أعماق، ونقطاً هي أيضاً أجسام مواضع النقط التي هي نهايات الخطوط، التي لا أطوال لها ولا أعراض ولا أعماق. وقدروا في الفلك دوائر ونقطاً، وتوصلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه، ولم يخل إيقاع هذه مواضع تلك بما قصدوا، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصفة مع معرفتهم بموضع هذه.

قيل: النحويون ليسوا كهؤلاء لأنهم قالوا: «إن كل منصوب فلابد له من ناصب لفظي»، فإن جعلوا هذه المحذوفات التي لا يجوز إظهارها معدومة على الإطلاق في اللفظ وفي الإرادة والكلام تام دونها فقد أبطلوا ما أدعوه من أن كل منصوب فلا بد له من ناصب. وأيضاً فإن وضع الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية تقريب وعون للمتعلم، ووضع هذه العوامل لا شيء فيه من ذلك، بل تغير وتحيل.

(لا حاجة إلى تقدير متعلق الجار والمجرور):

ومما يجري هذا المجرى من المضمرات التي لا يجوز إظهارها، ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار، أو صلات، أو أحوال، مثل: «زيد في الدار»، و: «رأيت الذي في الدار»، و: «مررت برجل من قريش»، و:«رأى زيد في الدار الهلال في السماء». فيزعم النحويون أن قولنا: «في الدار» متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقر في الدار. والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلابد لها من عامل يعمل فيها، إن لم يكن ظاهراً كقولنا: «زيد قائم في الدار»، وإلا كان مضمراً كقولنا: «زيد ابن الدار». ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها «في»، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك. وكذلك يقولون في: «رأيت الذي في الدار»، تقديره: رأيت الذي استقر في الدار. وكذلك: «مررت برجل من ريش»، تقديره: كائن من قريش. وكذلك «رأيت في الدار الهلال في السماء»، تقديره: كائناً في السماء. وهذا كله كلام لا يفتقر السامع له إلى زيادة: كائن ولا مستقر، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار.

(لا حاجة إلى تقدير الضمائر في الصفات):

ومما يجري هذا المجرى ما يدعونه من أن في أسماء الفاعلين والمفعولين، والمعدولة عن أسماء الفاعلين، والمشبهة بها، وما يجري مجراها ضمائر مرتفعة بها، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة، مثل: ضارب، ومضرب، وضراب، وحسن، وما جرى مجراها، وقالوا:

إنهـا تـرفع الظاهـر في مثل قولنا: زيد ضارب أبوه عمراً، فإذا رفعت الظاهر فالمضمر أولى أن ترفعه.

وقـد بطـل بـبطلان العامـل أنها ترفع الظاهر. وإذا كان «ضارب» موضـوعاً لمعنـيين، لـيدل علـى الضرب، وعلى فاعل الضرب غير مصرح بـه، فـإذا قلـنا: «زيد ضارب عمراً»، فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمـه، زيـد يـدل على اسمه — فياليت شعري -ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلاً؟!

فـإن قـيل: الدلـيل علـيه ظهـروه في بعض المواضع، وذلك عند العطـف علـيه في قولـنا: زيـد «ضارب هو وبكر عمراً»، وكذلك سمع من العـرب: «مـررت بقـوم عـرب أجمعـون»[1]، فلولا أن في «عرب» ضميراً مرفوعاً لما جاز رفع «أجمعين».

قـيل: الـنحويون يقولـون: إن هذا الضمير الذي برز ليس هو فاعلاً بـضارب، وفاعـل ضـارب مـضمر، وهذا المنطوق به توكيداً له، و «بكر» معطـوف علـى الـضمير المقـدر لا علـى هـذا البارز. فلو سلم ما قاله الـنحويون مـن أن هـذا الـبارز تأكيد لمضمر آخر مراد لم يدل عليه بلفظ، وأن بكـراً معطـوف علـى ذلـك المراد، قيل: إن هذا الضمير إنما يضمر في حـال العطـف لا غـير، وإذا لم يكـن عطـف لم يكن ثم ضمير. ومن أين قـست حـال غـير العطـف على العطف، وجعلت حال العطف، مع قلتها أصـلاً لغيرهـا علـى كثـرتها، والمتكلم لا ينوي الضمير إلا إذا عطف عليه،

---

(١) الكتاب (٢/٣١)، والأصول لابن السراج (٢/٢٧).

وإذا لم يعطف عليه لم ينوه، وهل قياس هذا على هذا إلا ظن، وكيف يثبت الظن شيئاً مستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته! وإثباته عي؛ لأن اسم الصفة المشتق وضع على الصفة وذي الصفة غير مصرح به، والمضمر المدعى هو ذلك، لأنه صاحب الصفة غير مصرح به. ويسقط ظن قياس العطف أن هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية والجمع كما ظهر في الفعل، فيقابل هذا الظن في الإسقاط ذلك الظن في الإثبات؛ فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعي ولا ظني، وإثباته في كلام الناس بغير دليل قطعي لا يجوز ؛ فكيف بكتاب الله تعالى، وادعاء زائد فيه بظن، والظن ليس بعلم! على أن الظن قد قابله ظن آخر: وقد تقدم الحديث في الوعيد على ذلك. وكذلك ما استدلوا عليه من قولهم: «مررت بقوم عرب أجمعون»، و: «مررت بقاع عره فَجٍ كله» [1]، معلوم أن «عرباً» اسم موضوع لمعنى يتميز به عن العجم، وإذا قلنا: «مررت بقوم عرب»، فقد تم الكلام؛ إذ قد أتيت بصفة وموصوف وإذا أضمرت فيه ضميراً لم يفد معنى زائداً؛ وأما قولهم «أجمعون» فشاذ، فإن سلمنا أنه توكيد لمضمر فمن أين يحكم بأن هذا المضمر مراد مع التأكيد ومع عدم التأكيد. فإذا لم يكن تأكيد فلا حاجة للمتكلم إليه. وقياس هذا على هذا ظن، والظن لا يثبت به مثل هذا، لاسيما في كتاب الله تعالى.

فإن قيل: فعلى هذا لا يثبت شئ في اللسان بالظن؟

---

(١) المثال في كتاب سيبويه (٢/٢٧، ٢٤).

قيل له: أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعي، وأما ما يحتاج إليه مثل ألفاظ إذا نقلها الثقات قبلت وإن كانت مظنونة، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه.

(رد تقدير الضمائر في الأفعال):

فإن قيل:فما تقول في مثل: «زيد قام»، إن قلت:إن في «قام» ضميراً فاعلاً، وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين: «الفاعل لا يتقدم، ولابد للفعل من فاعل» [(١)]. وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعاً به أو مظنوناً، فإن كان مظنوناً فأمره أمر الضمير المدعى في اسم الفاعل، وإن كان مقطوعاً به صح هذا الإضمار، ولابد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قصد تبينه، وهي أن الدلالة على ضربين: دلالة لفظية مقصودة للواضع، كدلالة الاسم على مسماه، ودلالة الفعل على الحدث والزمان. ودلالة لزوم كدلالة السقف على الحائط، ودلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان ودلالته على الفاعل فيها خلاف بين الناس، منهم من يجعل دلالته عليه كدلالته على المفعول به؛ فإذا قيل: «زيد قام»؛ ودل لفظ «قام» على الفاعل دلالة قصد، فلا يحتاج إلى أن يضمر شئ؛ لأنه زيادة لا فائدة فيها، كما كان ذلك في اسم الفاعل؛ إذا كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل، فالفعل على هذا دال على ثلاثة. وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع فهنا احتمالان: أحدهما: أن في نفس المتكلم ضميراً،

---

(١) انظر المقتضب (١٢٨/٤).

كما في قولنا: «زيد ضربته»، لكنه لم يدل عليه بلفظ لعلم المخاطب به؛ والدليل على ذلك قولهم في التثنية: «قاما»، «ويقومان»، وفي الجميع: «قاموا» و «يقومون». فهذه ضمائر دل عليها بألفاظ.

فإن قيل: فما تُنكر من أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع، كما قيل: «أكلوني البراغيث»[1]، جعلها بعض العرب مع التقديم والتأخير، وجعلها أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل، كما لزمت تاء التأنيث مع التأخير للفعل إذا كان الفاعل تأنيثه غير حقيقي، ولم تلزم مع التقديم، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلا في الشعر، كقول القائل [2]:

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أَرْضَ أَبقلَ إِبْقالها

فإن قيل: فما تصنع بقولهم: «أنت قمت» و «أنا قمت»، لم يغنهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيراً؟

قيل: هذا دليل، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعي. ولعله يكتفي في الغالب بالظاهر المتقدِّم، ولا يكتفي في غيره.

---

(١) الكتاب (٢/٤١).

(٢) عامر بن جوين. والبيت من شواهد الكتاب (٢/٤٦)، والخصائص (٢/٤١١)، والمحتسب (٢/١١٢)، وأمالي الشجري (١/١٥٨، ١٦١)، وشرح المفصل (٥/٩٤)، ونتائج الفكر للسهيلي (١٦٨) والمقرب لابن عصفور (١/٣٠٣)، وخزانة الأدب (١/٢١)، (٣/ ٣٣٠)، وابن كيسان النحوي (١٦٦).

فإن قيل: فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل؟

قيل: الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية؛ ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في « يعلم» أن الفاعل غائب مذكر، ومن الألف في «أعلم» أنه متكلم، ومن النون أنهم متكلمون، ومن التاء أنه مخاطب أو غائبة، ووقع الإشراك هنا كما وقع في «يعلم» وما أشبهه بين الحال والمستقبل، ويعرف من لفظ «علم» أن الفاعل مذكر. وعلى هذا فلا ضمير ، لأن الفعل يدل بلفظه عليه، كما يدل على الزمان، فلا حاجة بنا إلى إضمار. وأما على الرأي الآخر فالأظهر أنه لا إضمار لما تقدم.

والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف، ويقولون – أعني حذّاقهم – : إن الفاعل يضمر ولا يحذف. فإن كانوا يعنون بالضمير ما لابد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا ينتصب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره. والفعل الذي بهذه الصفة لابد منه، ولا يتم الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب. وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء فهم يقولون في قولنا: «الذي ضربت زيد» إن المفعول محذوف تقديره: «ضربته». فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده، وبما يظن أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده، فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق [1].

---

(١) انظر/ نتائج الفكر السهيلي (١٦٥)، والأمالي له (٥٠)، ودراستنا عن السهيلي (٣٤٧).

والـــذي يجـــب أن يعـــتقد في مـــثل «زيـــد قـــام» أنه يجوز أن يريد المـــتكلم إعـــادة الفاعـــل، ويجوز أن يكتفي بما تقدم، والأظهر أن يكتفي بما تقـــدم، هـــذا إذا كـــان في كـــلام الـــناس، وأمـــا في كـــلام الباري سبحانه فالإضـــراب عـــن إثـــباته أو نفـــيه واجب، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعي، ولا حاجة بنا إلى القول بالإثبات فيه والإبطال .

فصل

تطبيقه للنحو من غير عامل ومعمول

فإن قيل: أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول، فأرني كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو؟.

قلت: أريك هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأحرى. وقد شرعت في كتاب يشمل على أبواب النحو كلها، فإن قضى الله تعالى بإكماله انتفع به من لم يعقه عنه التقليد، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها.

(تطبيقه في باب التنازع):

فمن هذه الأبواب: «باب الفاعلين المفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر، وما كان نحو ذلك». هذه ترجمة [1] سيبوية – رحمه الله – فأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: «علقت»، ولا أقول: «أعملت». والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين؛ تقول: «قام وقعد زيد»، فإن علقت «زيداً» بالفعل الثاني فبين النحويين في ذلك اختلاف، الفراء [2] لا يجيزه، والكسائي يجيزه على حذف

---

(١) الكتاب (١/٧٣).

(٢) انظر شرح السيرافي على الكتاب (١/٤٥٥)، وشرح الأشموني والصبان (٢/١٠٣)، والهمع (٢/١٠٩).

الفاعل [١]. وغيره بجيزه على الإضمار الذي يفسره ما بعده [٢]. والدليل على جوازه قول الشاعر [٣]:

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَها جَرَى فَوْقَها واستَشْعَرَت لَوْنَ مُذْهَبِ

فـ «جرى» لا فاعل له ظاهراً، فإما أن يكون محذوفاً، وإما أن يكون مضمراً. ومن الدليل عليه قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (ص: من الآية٣٢).

وقوله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى﴾ (عبس١: ٢).

فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهراً.

وأما أي الرأيين أحق فرأي الكسائي [٤]؛ لأن غيره يقول: حذف الفاعل لا يجوز؛ لأن الفاعل والفعل كالشئ الواحد، فهما متلازمان، فعلى هذا لا يجوز الفعل وإبقاء الفاعل، وهم يجيزونه! ومن الدليل على صحة مذهب الكسائي قول علقمة [٥]:

---

(١) انظر الصبان (١٠٢/٢).

(٢) انظر الكتاب (٧٩/١)، والأشموني والصبان (١٠٢/٢-١٠٣).

(٣) هو طفيل الغنوي. انظر الاختيار للأخفش (١٦)، والكتاب (٧٧/١)، والمقتضب (٧٥/٤)، والإنصاف (٨٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧٧/١-٧٨)، وشرح الأشموني (١٠٤/٢).

(٤) انظر الهمع (١٠٩/٢).

(٥) هو علقمة بن عبدة بن النعمان. شاعر جاهلي مجيد، وتعد قصيدته التي منها =

تَعَفَّــقَ بِالأَرطَــى لَهَــا وأَرادَهــا رِجــالٌ، فَــبَذَّتْ نَــبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

وإن علقــت «زيــداً» بالفعــل الأول قلت في التثنية: «قام — وقعدا — الزيدان»، وفي الجميع: «قام — وقعدوا — الزيدون».

وتقول: «مررت، ومر بي زيد»، على تعليق «زيد» بـــ «مر».

وإن علقــته بـــ «مــررت» قلت: «مررت — ومر بي — بزيد» [1]، تقديــره «مــررت بــزيد و مــر بي». وفي التثنــية: «مــررت — ومرا بي — بالزيدين»، وفي الجميع: «مررت — ومروا بي — بالزيدين».

وتقــول: «مــر بي، ومــررت بــزيد»، على التعليق بالثاني، وفيه من الاخــتلاف مــا في المــسألة الــتي قــبلها، وعلــى التعليق بالأول: «مر بي —ومــررت بــه— زيــد»، تقديره: مر بي زيد ومررت به». وتقول: «ضربت وضــربني زيــد» [2] علــى التعلــيق بالــثاني، وفي التثنية: «ضربت وضربني الــزيدان»، وفي الجمــيع: «ضــربت وضــربني الزيدون». وعلى تعليق الأول: «ضــربت — وضــربني — زيــداً» [3]. وفي التثنــية: «ضربت — وضرباني — الــزيدين». وفي الجمــيع: «ضــربت — وضــربوني — الزيدين». قال الله تعالى

=

هــذا البــيت مــن روائــع الشعر. انظر المفضليات (٣٩٠) والمقرب لابن عصفور (٢٥١/١)، وشرح الشواهد للعيني (١٥/٣)، وشرح الأشموني (١٠٢/٢).

(١) انظر المثال في الكتاب (٧٦/١).

(٢) الكتاب (٧٣/١).

(٣) الكتاب (٧٩/١).

في التعلـيق بالـثاني: ﴿آتُونِـي أُفْـرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ (الكهف: من الآية٩٦). فـ (قِطْرا) مفعول بـ (أُفرغ). وقال الشاعر [١] في التعليق بالأول:

فَـرَدَّ عَلَـى الفُؤَادِ هَوىً عَمِيداً وسُـئِل لـو يُـبينُ لنا السُّؤَالاَ
وقـد نَغْـنىَ بـها ونَرَى عُصُوراً بهـا يَقْتَدْنَـنَا الخُـرُدَ الخِـدَالا

وقال الفرزدق [٢] في التعليق بالثاني:

وَلكـنّ نِـصْفاً لو سَبَبْتُ وَسبَّني بَنُو عَبْد شمسٍ مَنْ منافٍ وهاشمِ

وقال طفيل [٣] الغنوي في ذلك:

وكَمـتاً مُـدَمَّاةً كـان مُـتونُها جَرَى فَوقَها واستَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَب

وقال عمر [٤] بن أبي ربيعة في التعليق بالأول:

إذا هِـيَ لم تَـسْتَك بعود أَراكَةٍ تُـنُخِّلَ فاستاكَتْ به عُودُ إِسْحِلِ

---

(١) هـو المـرار الأسـدي، والبيتان من شواهد سيبويه (٧٨/١). وموضع الشاهد هو البـيت الـثاني، وأنـشد سـيبويه البيت الأول ليرى أن القوافي منصوبة. وهما من شواهد المقتضب (٧٦/٤- ٧٧). والإنصاف (٨٥-٨٦).

(٢) ديـوانه (٣٠٠/٢)، والمقتـضب (٧٤/٤)، وشـرح المفـصل لابـن يعـيش (٧٨/١)، والإنصاف (٨٧).

(٣) تقدم البيت.

(٤) ملحقـات ديـوانه (٤٩٠)، والبـيت مـن شـواهد الكـتاب (٧٨/١)، وشرح المفـصل لابـن يعـيش (٧٨/١-٧٩)، والهمـع (٦٦/١)، والـدرر (٤٦/١)، وشرح الأشموني (١٠٥/٢).

وتقول: (أعطيت، وأعطاني، زيد درهماً). وتقول: ظننت وظنّني زيد شاخصا). وعلي التعليق بالأول: (ظننت- وظنيه-زيداً شاخصاً)، وفي التثنية: (ظننت- وظناني شاخصاً- الزيدين شاخصين). وفي الجميع: (ظننت- وظنوني شاخصاً- الزيدين شاخصين). تقديره: (ظننت الزيدين شاخصين، وظنوني شاخصاً). فلم تجمع (شاخصاً) لأن المفعول الثاني في هذه الأفعال هو الأول، ولم تضمره لأن ضمير الواحد لا يعود على الإثنين.

فإن قلت: (ظننت وظنانا)، ثنيت (شاخصاً) وأضمرته فقلت؛: (ظننت- وظنانا إياهما – الزيدين شاخصين). وفي الجمع: (ظننت - وظنونا إياهم- الزيدين شاخصين).

وتقول: «أعلمت، وأعلمني زيد عمراً منطلقاً»، على التعليق بالثاني. وعلى التعليق بالأول: «أعلمت – وأعلمنيه إياه – زيداً عمراً منطلقاً». وفي التثنية: «أعلمت – وأعلمانيها إياهما – الزيدين العمرين منطلقين». وفي الجميع: «أعلمت – وأعلمونيهم إياهم – الزيدين العمرين منطلقين».تقدير الكلام: «أعلمت الزيدين العمرين منطلقين، وأعلمونيهم إياهم».

ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد، قياس بعيد، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم.

وفروع هذا الباب كثيرة، منها: أن جميع الأفعال من متصرف

وغير متصرف، هل تدخل في هذا الباب أولا؟ ومنها: أن الأسماء والحروف هل هي في هذا كالأفعال أولا؟ ومنها: أن المتعلقات التي يسميها النحويون المعمول فيها، من ظروف وأحوال وتمييزات، ومفعولات من أجلها، ومفعولات مطلقة، ومفعولات معها، وهل مجراها مجرى المفعولات بها، ومجرى الفاعلين والمجرورات أولا؟

فأما الأفعال التي تقتضي ثلاثة مفعولين فلا، لما قدمناه، وأما الأفعال التي لا تتصرف كفعل التعجب، تقول: «ما أحسن، وأعلم زيداً!»، تعلق زيداً بأعلم، وتقول: «ما أحسن — وأعلمه — زيداً!» على التعليق بالأول، لا معترض فيه إلا الفصل بين أحسن والمتعلقين به، وليس فعلا [1]. وإن جعله بعض النحويين فعلا، وأنه لا يتصرف تصرف غيره من الأفعال في متعلقاته، قيل: القياس على غيره من الأفعال المقتضية مفعولا واحداً سائغ لقرب مأخذه، وسبقه إلى فهم السامع.

وأما «حبذا»، و «نعم»، و «بئس»، و «عسى» فلا تدخل في هذا الباب، لأن المتعلقات بها لا تضمر، على حد الإضمار في هذا الباب، ولا يحال بينها وبينها.

وأما «كان» وأخوتها، فإن «كان» منها تجري مجرى الأفعال المقتضية مفعولاً؛ تقول: « كنت، وكان زيد قائماً»، و «كنت — وكأنه

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف (١٢٦).

زيد – قائماً» فـ «قائماً» خبر «كنت». وقال الفرزدق [١]:

إِنِّي ضَمِنتُ لمن أَتَاني ما جَنَى وأَبَى فكانَ وكنتُ غَيْرَ غَدُورِ

وكذلك «ليس»، تقول: «لست، وليس زيد قائماً». و «لست –وليس زيد إياه – قائماً». والأظهر أن يوقف فيما عدا «كان» على السماع من العرب، لأن كان اتسع فيها، وأضمر خبرها؛ قال أبو الأسود:

فَإِنْ لاَ يَكُنْه أَو تَكُنْهُ فإِنَّه أَخُوها، غَذَتْه أُمُّه بِلبانها [٢]

فإن قيل: النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها، والمفعولات معها، والتمييزات، فهل تقاس هذه على المفعولات بها أو لا تقاس؟.

قيل: أما المصدر فالظاهر من كلامهم أنه لا سكون في هذا الباب، وذلك أن المصادر إنما يجاء بها لتأكيد الفعل، والحذف مناقض للتأكيد؛ فإذا قيل: «قمت وقام زيد قياماً»، إن علقت «قياماً» بالثاني وحذفت من الأول، حذفت المؤكد. وإن قصد بالمصدر تبيين النوع كان

---

(١) البيت من شواهد الكتاب (٧٦/١)، والإنصاف (٩٥).

(٢) الكتاب (٤٦/١)، والمقتضب (٩٨/٣)، والإنصاف (٨٢٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٠٧/٣)، والمقرب لابن عصفور (٩٦/١)، والخزانة (٤٢٦/٢)، وشرح الأشموني (١١٨/١).

أشبه بالمفعول به، كقولنا: قمت القيام الحسن، تقول في التعليق بالثاني: «قمت، وقام زيد القيام الحسن». وفي تعليقه بالأول: «قمت – وقامه زيد – القيام الحسن». وتقول في ظرف الزمان: «قمت، وقام زيد يوم الجمعة». وعلى التعليق بالأول: «قمت – وقام فيه زيد – يوم الجمعة». وفي ظرف المكان: «قمت، وقام زيد مكاناً حسناً». وعلى التعليق بالأول: «قمت – وقام فيه زيد – مكاناً حسناً».

وفي المفعول من أجله: «قمت، وقام زيد إعظاماً لك». وعلى الأول: «قمت – وقام له زيد – إعظاماً لك»، تقديره: «قمت إعظاماً لك، وقام له زيد».

والأظهر أن لا يقاس شئ من هذه على المسموع إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك. وأما الحال والتمييز فلا يجوز القياس فيهما، لأنهما لا يضمران، وأما الحروف فلا مدخل لها في هذا الباب.

وأما الأسماء التي يسميها النحويون عاملة فيكون فيها ذلك، تقول: «زيد مادح – ومعظم إياه – عمراً»، تريد: «زيد مادح عمراً ومعظم إياه».

وبين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى إن تعلق به الاسم الآخر، فاختيار البصريين الثاني للجوار، واختيار الكوفيين الأول للسبق. ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلاً. والتعليق بالأول فيه إضمار كل ما تكرر من متعلقات الأول في الثاني، وتأخير المتعلقات بالأول بعد

الـــثاني. وقـــد حملـــهم الجـــواز علـــى أن يقولوا: «هذا جحر ضب خربٍ»، فيخفضونه، وهو للجحر المتقدم [١].

(١) انظر الإنصاف (٨٣-٩٦).

فصـــــــل آخر،

عن النحويين من غير عامل
ومعـــمول تطبيقه في بـــاب
الاشتغـــال

ومـــن الأبـــواب الـــتي يظـــن أنـــه يعـــسر على من أراد تفهيمها أو تفهمهـــا، لأنهـــا موضـــع عامـــل ومعمـــول، والداعـــية لي إلى إنكار العامل والمعمـــول بـــابُ اشـــتغال الفعـــل عـــن المفعول بضميره، مثل قولنا: «زيداً ضربته».

فأقـــول: إن كـــل فعـــل تقدمـــه اســـم، وعاد منه على الاسم ضمير مفعـــول، أو ضـــمير متـــصل بمفعـــول، أو بمخفوض، أو بحرف من الحروف الـــتي تخفـــض مـــا بعـــدها فـــإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبراً أو غير خـــبر، وغـــير الخـــبر يكون أمراً، أو نهياً، أو مستفهماً عنه، أو محضوضاً عليه، أو معروضـــاً أو متعجـــباً مـــنه؛ فـــإن كـــان أمـــراً أو نهـــياً فالاختـــيار فيه النـــصب [1]، ويجـــوز رفعـــه، كقوله: «زيداً اضربه». وكذلك: «زيداً اضرب غلامـــه»، وكـــذلك: «زيـــداً امرر بغلامه»، وكذلك: « زيداً امرر به». والنهي كالأمر، قال الأعشى [2]:

هُرَيـــرَةَ وَدِّعْهَـــا وَإِنْ لاَم لاَئِـــمُ غَـــدَاةَ غد، أَم أَنتَ لِلْبينِ واجمُ

---

(١) انظر الكتاب (١/١٣٨).

(٢) ديوانه (١٧٧)، والكتاب (٤/٢٠٥).

وكذلك إن كان الأمر باللام، كقولك: «زيداً ليضربه عمرو».

وإن دخلت «أما» قبل الاسم فكذلك تقول: «أما زيداً فأكرمه، وأما عمراً فلا تهنه».

والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي في اللفظ[١]، يقال: «اللهم زيداً ارحمه»، و «اللهم عبد الله لا تعذبه». وكذلك: «زيداً سقياً له»، وعمراً رعياً له»، وأما الكافر فجدعاً له»، لأنه دعاء وقال أبو الأسود الدؤلي [٢]:

أَمِيرانِ كانَا آخَيانِي كلاَهُما فَكُلاًّ جَزَاه اللهُ عَنِّي بما فَعَلْ

وإذا قلت: « زيداً فاضربه» فلا يجوز في «زيد» إلا النصب [٣]، ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء، كما يجوز في «زيد اضربه». فإن جعل خبر مبتدأ محذوف جاز، كأنه قال: «هذا زيد فاضربه». ولا يجوز «زيد فاضربه» على أن يكون «زيد» مبتدأ، و «اضربه» خبره، كما لا يجوز: «زيد فمنطلق»، وقال الشاعر [٤]:

---

(١) الكتاب (١/١٤٢).

(٢) الكتاب (١/١٤٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٨).

(٣) الكتاب (١/١٣٨).

(٤) الكتاب (١/١٣٩، ١٤٣)، وهو من أبيات الكتاب التي لا يعرف قائلها، وانظره في شرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٠)، (٨/٩٥). وخزانة الأدب (١/ ٢١٨)، (٣/٣٩٥)، (٤/٤٢١)، (٥/٥٥٢). ومغني اللبيب (١٧٩/٥٣٧)، والهمع (١/١١٠)، والدرر (١/٧٩)، والأشموني (٢/٧٧).

وقائلةٍ: خَولاَنُ فانكحْ فَتَاتَهُم وَأُكرُومَةُ الحسَّين خِلْوٌ كَمَا هِيَا

فخولان: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هذه خولان.

وأما قوله تعالى:﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: من الآية٣٨).

وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور: من الآية٢).

فإن سيبويه – رحمه الله – جعلهما مبتدأين، ولم يجعل فعلي الأمر خبرين عنهما، لكنه جعل الخبرين محذوفين، تقديرهما: في الفرائض، أو: فيما فرض عليكم الزانية والزاني [١].

ويظهر أنهما مبتدآن خبراهما الفعلان، ودخلت «الفاء» في الخبر، كما تدخل في خبر «الذي سرق فقطع يده»، لأن معنى «السارق»: الذي سرق، وليس بمنزلة: «زيد فمنطلق»، لأن «زيداً» لا يدل على معنى يستحق أن يكون الخبر مسبباً له، كما في «السارق»؛ فإن في السارق معنى ترتب عليه به قطع يده [٢]. وقد قرئ بالنصب، وقال سيبويه: «وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا

(١) الكتاب (١/١٤٣).

(٢) انظر الكتاب (١/١٣٩-١٤٠)، (٣/١٠٢) والمقتضب (٣/١٩٥)، والهمع (١/١٠٩).

الرفع» [١].

وأما إن كان الفعل مستفهماً عنه بالهمزة، فإن الاختيار [٢] نصبه، ويجوز رفعه، كقولك: «أزيداً أكرمته؟»؛ قال الله – عز وجل -: ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾ (القمر: من الآية ٢٤).

وكذلك: «أزيداً ضربت أخاه؟»، و: «أزيداً مررت به؟»،و«أزيداً مررت بأخيه»؟، وقال جرير [٣]:

أَثعلبَةَ الفوارسَ أَمْ رِيَاحَا عَدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشَابَا؟

وتقول: «أعبد الله كنت مثله؟»، و: «أزيداً لست مثله؟»؛ بناء على أن «كان»، و «ليس» فعلان [٤]، وهذا لا يجوز عندي حتى يسمع من العرب.

وتقول: «ما أدري أزيداً مررت به أم عمراً؟، و: «ما أبالي أعبد الله لقيت أخاه أم عمراً» [٥].

فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع، فإن

---

(١) لفظ الكتاب (١/١٤٤): «إلا القراءة بالرفع».

(٢) الكتاب (١/١٠٢).

(٣) ديوانه (٥٩)، والكتاب (١/١٠٢)، وأمالي الشجري (١/٣٢١)، (٢/٣١٧)، والأشموني (٢/٧٨)، وياسين على الألفية (١/٢٢٠).

(٤) الكتاب (١/١٠٢)، وانظر حاشية ياسين على الخلاصة (١/١٠٠).

(٥) الكتاب (١/١٠٢).

الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع، ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب، وذلك قولك: «زيد قام»، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (يونس: من الآية٥٩).

وقلنا: إنه تارة على أنه غير مبتدأ.

وتقول [١]: «أزيداً لم يضربه إلا هو؟»، لا يكون إلا النصب، وإن كانا جميعاً من سببه، لأن المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل (من الفعل، وإنما يكون الأول على الذي ليس بمنفصل) [٢] لأن المنفصل يعمل كعمل سائر الأسماء، ويكون في مواضعها، وغير المنفصل لا يكون هكذا.

وكذلك: «أزيد لم يضرب إلا إياه»؛ لأن فعل «زيد» إذا كان مع اسم – يعني ضمير الفاعل الذي في يضرب – غير منفصل، لم يتعد إلى «زيد»، ولم يتعد فعل «زيد» إليه؛ ألا ترى أنك لا تقول: «أزيداً ضرب؟»، وأنت تريد: «أزيداً ضرب نفسه»، ولا: «أزيد ضربه؟» وأنت تريد أن توقع فعل «زيد» على الهاء، والهاء لزيد، فلذلك لم يعمل في «زيد».

قال المؤلف – رحمه الله –: هذا بناءً على أن المرفوع يرتفع

---

(١) من زيادات أبي الحسن الأخفش على الكتاب، انظر (١/١٠٦).

(٢) عن هامش الكتاب (١/١٠٦).

بفعل مضمر، والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً، فإذا قيل: «أزيداً لم يضربه إلا هو؟»، فتقدير المحذوف: «ألم يضرب زيداً إلا هو؟». وهذا جيد؛ لأن الفاعل مضمر منفصل. ولو رفع «زيداً» حملا على الضمير المنفصل فقال: «أزيد لم يضربه إلا هو؟»، لكان تقدير المحذوف: «ألم يضربه إلا زيد؟». وهذا لا يجوز؛ لأن فعل «زيد» لا يتعلق به ضمير «زيد» المتصل في ضميره المتصل، لا تقول: «ما ضربه إلا زيد»، والضمير لزيد.

فإن قيل: لم لا يكون التقدير: «ما ضرب إلا إياه زيد»؟

قيل: لأن معنى المحذوف مخالف لمعنى المنفي؛ لأن (إلا) إذا دخلت على الفاعل كان المعنى أن المفعول لم يصل إليه فعل أحد إلا فعل الفاعل، والفاعل محتمل أن يكون فعل بغير ذلك المفعول، ويحتمل أنه لم يصل إلا إلى ذلك المفعول. وإذا أدخلت إلا على المفعول نفيت عن الفاعل أن يفعل بغير المفعول، وجائز أن يوقع الفعل بالمفعول غير الفاعل، وجائز أن لا يوقعه إلا ذلك الفاعل.

وإذا قلت: «أزيد لم يضرب إلا إياه؟»، فالرفع في «زيد» لا غير؛ لأن تقدير المحذوف: «ألم يضرب زيد إلا إياه؟». وهذا حسن، ولا يجوز النصب في هذه المسألة كما لم يجز الرفع في الأولى؛ لأنه لو نصب «زيداً» لكان التقدير: «ألم يضرب إلا زيداً؟»، لأن ضمير الفاعل في الفعل الظاهر متصل، ولا يجوز: «ما ضرب إلا زيداً»، ولا: «ما إلا زيدا ضرب»، ولا يجوز إدخال «إلا» على ضمير الرفع حتى يقال: « ألم يضرب زيداً إلا هو؟»؛ لأن معنى المحذوف يجب أن يكون كمعنى المنفي، وهذا ليس كذلك؛ لما تقدم في المسألة الأولى.

وهـذا كلـه بـناء علـى مذهب الإضمار. وأما من يرى أن العرب إنمـا راعـت المعـاني، وجعلـت اخـتلاف الألفـاظ في الغالب دليلا على اخـتلاف المعـاني واتفاقهـا دلـيلا على اتفاقها، فإنه يجيز النصب والرفع في كـل واحـدة مـن المسألتين؛ لأن «زيداً» فاعل ومفعول، فالرفع باعتبار كونه فـاعلا، والنـصب باعتـبار كـونه مفعـولا؛ ألا ترى أنك تقول: «أزيد لم يـضرب عمـراً إلا هـو؟» فتحمل على المنفصل، وأزيداً لم يضرب عمرو إلا إيـاه حمـلا علـى المنفـصل. ولو قلت: «أزيداً لم يضرب عمراً إلا هو؟»، لم يجـز. وإذا قـدرت عـاملاً علـى مذهـبهم لم يكن بد من أن تقول: «ألم يـضرب عمـراً إلا زيـد لم يـضربه إلا هو». وهذا من الأدلة البينة على أن العرب لم تضمر شيئاً.

وتقـول: «أخـواك ظـناهما مـنطلقين»[1]، فللأخوين هنا ضميران، مـرفوع ومنـصوب، وهمـا متصلان، فحملت الأول على المرفوع؛ من قبل أن الظاهـر يـتعدى فعلـه في هـذا الباب إلى مضمره، نحو: «ظنهما أخواك مـنطلقين»، إذا ظـنا أنفـسهما؛ ولا يـتعدى فعل المضمر إلى الظاهر، نحو قـولك: «زيـداً ظـن عالمـاً، إذا ظن نفسه، ولكن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر مثل قولك: «أظنني ذهباً»[2].

وهـذا بـنى أيـضاً على أن المرتفع والمنتصب ارتفاعه وانتصابه بفعل مـضمر، وأمـا علـى ترك الإضمار فإن الرفع والنصب جائزان؛ إلا أن ما لا

---

(١) انظر الكتاب (١/١٠٨).

(٢) انظر هامش الكتاب (١/١٠٨).

اختلاف فيه أولى مما فيه خلاف في هذه المسألة وفي المسألتين المتقدمتين. والإحاطة في هذه المسائل، وهي مظنونة غير مستعملة ولا محتاج إليها لا تنبغي لمن رأى أن لا ينظر إلا فيما تمس الحاجة إليه، وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحو مقو لها ومسهل. وعلى هذا الخوض في أمثال هذه المسائل التي تفيد نطقاً أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقاً، كقولهم: بم نصب المفعول؟ بالفاعل، أم بالفعل، أم بهما؟

وتقول: «أأنت عبد الله ضربته؟»، الاختيار عند سيبويه رفع «عبد الله»، لأن حرف الاستفهام قد حال بينه وبين «عبد الله» «أنت». لكنك إن شئت أن تنصبه كما نصبت «زيداً ضربته» جاز [١].

وقال أبو الحسن وأبو العباس ابن يزيد: «النصب [٢] أجود»؛ لأن «أنت» ينبغي أن يرتفع بفعل إذا كان له فعل في آخر الكلام، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به «أنت» ساقطاً على «عبد الله» [٣] على أصلهم في إضمار الفعل في هذا الباب.

واحتج أبو العباس أحمد بن ولاد [٤] عليهما لسيبويه بأن قال: إنما يرتفع الاسم قبل الفعل وينصب بإضمار فعل، إذا كان الفعل خبراً عنه، أي: يرتفع بالابتداء كقولك: «أزيداً ضربته؟»، لو رفعته بالابتداء

---

(١) انظر الكتاب (١/١٠٤).

(٢) انظر الكتاب (١/١٠٤).

(٣) انظر الكتاب (١/١٠٤).

(٤) انظر الكتاب (١/١٠٤).

لكان «ضربته» خبراً له. وكذلك: و «أزيد قام؟»، لو رفع «زيد» بالابتداء لكان «قام» خبراً له، وأنت إذا قلت: «أأنت عبد الله ضربته؟» ورفعت أنت بالابتداء، لم يكن «ضربته» خبراً عنه، وإنما خبره الجملة بعده، التي هي عبد الله ضربته، فهي بمنزلة قولك: «أزيد أخوه قائم؟».

وما قاله محتجاً عن سيبويه مردود بما ذكره سيبويه في باب «ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين مجرى الفعل»[1]، قال فيه: «أزيداً أنت ضاربه؟»: إن زيداً يختار فيه النصب كما يختار في: «أزيداً تضربه؟»، إذا كان اسم الفعال يراد به الفعل. ولو كان ما قاله ابن ولاد صحيحاً لكان «زيد» مرفوعاً، لأنك لو رفعته بالابتداء لكانت الجملة من الابتداء والخبر خبره.

ولسيبويه أن يقول: إني لم أمنع نصب «زيد» من أجل هذا، و«أنت» عندي فاعل بفعل مضمر، لكن الفعل المضمر في هذا الباب لا يعمل إلا في معمول واحد، ويلزمه على هذا أن لا يجيز: أزيداً درهماً أعطيته إياه، على أن ينصب «زيداً» و «درهماً» بفعل مضمر تقديره: «أعطيت زيداً درهماً»، ويقول: لو جاز هذا لجاز: أزيداً عمراً قائماً أعلمته إياه»، فإنه إذا جاز أن يعمل في اثنين جاز أن يعمل في ثلاثة.

وإن كان الفعل محضوضاً عليه بألا، أو هلا، أو لوما، أو لولا لم يكن في الاسم إلا النصب؛ تقول: «هلا زيداً أكرمته»، وكذلك

---

(١) انظر الكتاب (١/١٠٨).

سائرها [١].

وإن كان متعجباً منه فلا يجوز فيه إلا الرفع؛ وذلك قولك: «زيدٌ ما أَحسَنَه!»، «وزيدٌ أَحْسِنْ به!».

وإن كان الفعل خبراً فإنه يكون موجباً ومنفياً وشرطاً، فإن كان موجباً وكان الاسم مقدماً مبتدأ به، جاز فيه الرفع والنصب، والرفع أحسن، تقول: «زيد لقيته». و«زيداً لقيته» [٢]. فإن كان منفياً بما أو «لا» جاز في الاسم الرفع والنصب، والنصب أحسن؛ قال الشاعر [٣]:

فَلاَذَا جَلالٍ هبْنَه لجلاله وَلاذَا ضياعهُنَّ يُتْركْنَ للفَقْرِ

وقال [٤] أيضاً:

فَلاَ حَسَباً فَخرْتَ به لِتَيْمٍ وَلا جَدًّا إِذا ازدَحَمَ الجدودُ

وكذلك تقول: «ما زيداً ضربته» [٥]. إذا لم تكن التي يكون بعدها الاسم مرفوعاً وخبره منصوباً.

---

(١) انظر الكتاب (١/٩٨).

(٢) انظر الكتاب (١/٨١).

(٣) البيت من شواهد الكتاب (١/١٤٥)، وأمالي الشجري (١/٣٣٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٣٧).

(٤) هو جرير. والبيت في ديوانه (١٢٩)، وهو من شواهد الكتاب (١/١٤٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/١٠٩)، (٢/٣٦)، وفي خزانة الأدب (١/٤٤٧).

(٥) انظر الكتاب (١/١٤٥).

وإن كان الفعل شرطاً بدخول «إن» عليه، كان الاسم منصوباً [١]، وفي رفعه خلاف؛ قال الشاعر [٢]:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أَهلكتُه وإذا هلكتُ فعند ذلكِ فاجزَعِي

ولا يكون تقديم الاسم على الفعل في شئ من أدوات الجزاء إلا في «إن» وحدها، إلا في ضرورة الشعر [٣].

فإن عطفت الجملة التي تقدم فيها الاسم على الفعل، على جملة أخرى صدرها فعل، كان الاختيار النصب [٤]، والرفع جائز، نحو قولك: «ضربت زيداً وعمراً أكرمته». وقال الله تبارك وتعالى: ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا * وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا﴾(النازعات ٣١-٣٢).

وقال تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾ (الإنسان ٣١).

---

(١) انظر الكتاب (١/١٣٤).

(٢) هو النمر بن تولب. والبيت في ديوانه (٧٢)، وهو من شواهد الكتاب (١/ ١٣٤)، والمقتضب (٢/٧٨٦)، وأمالي الشجريّ (١/٣٣٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٣٨)، وفي خزانة الأدب (١/١٥٢، ٤٥٠)، (٣/٦٤٢)، (٤/ ٤١٠)، ومغني اللبيب (١٧٩)، (٤٥٠)، والأشموني (٢/٧٥).

(٣) انظر الكتاب (١/١٣٤).

(٤) الكتاب (١/٨٨).

وهو في القرآن كثير. وقال الشاعر [١]:

أَصبحتُ لا أَحملَ السلاحَ ولا أَ ملكُ رأْسَ البعير إن نَفَرا
والذئبَ أَخشاه إن مَررتُ به وَحدي وأَخشَى الرياحَ والمطَرَا

عطف «والذئب أخشاه» على قوله: «لا أحمل السلاح».

وإن عطفتها على جملة من مبتدأ وخبر، والخبر جملة من فعل وفاعل، كقولك: «زيد أكرمته وعبد الله لقيته»؛ فسيبويه يختار الرفع إن عطفت على جملة المبتدأ وخبره، والنصب إن عطفت على جملة الفعل [٢].

وخالفه غيره في ذلك وقال: إنه لا يجوز أن يعطف على الجملة من الفعل والفاعل لأنها خبر للمبتدأ وموضعها رفع، وما عطف على الخبر فهو خبر، ولا يصح أن تكون الجملة المعطوفة خبراً لأنه لا ضمير فيها يعود على المبتدأ.

وقول المخالف أظهر؛ إذ الإعراب إنما هو لتبيين المعاني، ولا تقول في الشئ إذا تقدمه أمران: إنه معطوف على أحدهما دون الآخر، وإنه جائز عطفه على كل واحد منهما إلا بحسب المعاني، كقولنا: «زيد قائم أبوه وعمرو»، تقول: إن «عمراً» معطوف على «الأب». ولا يجوز

---

(١) هو الربيع بن ضبع الغزاوي. والبيتان في النوادر (١٥٩)، والهمع (٢/٥٠)، والدرر (٢/٦٠)، والعيني (٣/٣٩٧)، والتصريح (٢/٣٦).

(٢) انظر الكتاب (١/٩١).

عطفه على «قائم» لكون «قائم» خبراً عن «زيد»، وليس «عمرو» خبراً عنه، إنما «عمرو» مخبر عنه بالقيام، ويجوز عطف «عمرو» على «زيد»، ويكون القائمان أبا زيد وأبا عمرو.

ولو قيل: «زيد شجاع وكريم»، كان «كريم» معطوفاً على «شجاع»، لا على «زيد»؛ كما أن «كريماً» كذلك.

فإذا قلنا في قولنا: «زيد ضربته وعمراً أكرمته»: إن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف على المبتدأ وخبره، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل، والجملتان مختلفتان، إحداهما خبر عن مبتدأ والأخرى ليست كذلك، والكبرى منهما ليس لها عندهم موضع من الإعراب، والصغرى لها موضع من الإعراب؛ فأي فائدة في أن تخير في العطف عليهما؛ ألا ترى أنا إذا قلنا: «زيد أكرمته وعمرو أهنته إعظاماً له»، فلا خلاف في أنه يجوز عطف الجملة التي هي: «عمرو أهنته إجلالاً له» على المبتدأ وخبره، وعلى جملة الفعل والفاعل؛ فإذا عطفت على الكبرى لم يكن لها موضع من الإعراب، وإن عطفت على الصغرى كان لها موضع من الإعراب، وجاز أن تحذف الأولى التي هي «أكرمته»، وتحل الثانية محلها فتقول: «زيد عمرو أهنته إجلالا له»، والواو تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول. وكل معطوف عليه فجائز أن تحذفه وتحل المعطوف محله، إلا ما شذ نحو:

أَيُّ فَتى هيجاءَ أَنتَ وجارها [1] ، ولا يحمل على الشاذ. وكما

---

(١) من شواهد الكتاب المجهولة القائل ، وتتمته:

=

أنــه لا يجــوز أن يعطــف على الخبر المفرد إلا ما هو خير، فكذلك الجملة، ولا فــرق بيــنهما في أن كــل واحد منهما خبر. ولم يمتنع الخبر المفرد أن لا يعطف عليه إلا ما هو خبر من جهة أنه مفرد، بل من جهة ما هو خبر.

وقــد احــتج ابــن ولاد لــسيبويه فأطــال بأمور أكثرها خارج عن المــسألة، والــذي يقــرب من المسألة منها قوله: إن النحويين مجموعون على إجــازة قــولك: «مــررت بــرجل قام أبوه وقعد عمرو»، فقام أبوه جملة في موضــع جــر، لأنهــا نعــت لرجل، و «قعد عمرو» معطوفة عليها وليست في موضــع جــر؛ لأنــك لا تقــول: «مــررت برجل قعد عمرو»؛ إذْ ليس في الجملــة الثانــية ضــمير يعــود علــى رجل. وكذلك إذا قلت: «زيد يضرب غلامــه فيغــضب عمــرو»، فيضرب غلامه في موضع رفع، وقوله: «فيغضب عمــرو» معطــوف علــيه، ولــيس في موضــع رفــع، لأنه لا عائد فيه على المبتدأ [1].

قــيل: أمــا قــياس الخــبر علــى النعت فليس بالبين، لأن حكميهما مخــتلفان، وأيــضاً فــإن لقائــل أن يقــول: إن قوله: «وقعد عمرو» معطوف علــى الجملــة الكــبرى لا علــى الصغرى.فإن قال: المعنى غير ذلك، وذلك أن المــتكلم لم يــرد أن يخــبر بخــبرين لا رابــط بينهما، وإنما أراد أن قيام الأب اقتــرن بقعــود عمــرو، ودلــت الواو على ذلك، فكأنه قال: كان من

=

إذا ما رجال بالرحال استقلت

(١) عن الانتصار (٢٦-٢٧).

أبيه قيام مع قعود عمرو، فصارت الجملة الثانية مرتبطة بالأولى، وصارتا جميعاً في حكم الجملة الواحدة.

قيل: إن الواو إنما معناها أن تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول، وقد قال سيبويه: «ولو قلت: أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه – يعني والضمير عائد على زيد – لم يكن كلاماً؛ لأن عمراً ليس فيه من سبب الأول شيء، ولا ملتبساً به؛ ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل قائم عمرو وقائم أخوه، لم يجز؛ لأن أحدهما ملتبس،والآخر ليس ملتبساً به[1]». وإنما منع سيبويه – رحمه الله – من جواز المسألة الأولى، على أن يكون «زيداً» منصوباً بفعل مضمر دل عليه الفعل الذي يليه، لأنه ليس فيه ضمير يعود على «زيد»، ولا ينتصب الاسم بفعل مضمر عند سيبويه إلا أن يكون المفسر له فعلاً، على الشرط الذي قدمناه. ولو قلت: «أزيداً ضرب عمراً» لم يجز.

فإن قيل: فقد عاد في الجملة الثانية على «زيد» ضمير؟

قيل: الجملة الثانية لا تفسر الضمير الذي نصب زيداً، إنما يفسر الضمير ما يلي معموله من الأفعال، فالواو على هذا لا تربط الجملة الثانية بالجملة الأولى ربطاً يجعلها في حكم الجملة الواحدة. ولا فرق بين مذهب سيبويه وبين ما قيل، إلا أن سيبويه يضمر الفعل، وحيث ينصب ينصب، وحيث يرفع يرفع، وحيث يختار أحدهما على الآخر يختار، وإن خالف مذهبه هذا المذهب نبه عليه.

---

(١) انظر الكتاب (١/١٠٨).

وأما قوله: «زيد يضرب غلامه فيغضب عمرو»، فظاهر هذا أن «يغضب معطوف على يضرب»، لكن لما كان الضرب سبب الغضب، ارتبطت الجملتان وصارتا بمنزلة الشرط والجزاء، وإن كانتا جملتين فإنهما في حكم الواحدة؛ ألا ترى أنك تقول: «زيد إن تكرمه يكرمك عمرو»، وتكتفي بالضمير العائد من الجملة الأولى، ولا خلاف في جواز هذه.

وقد خرجت عما أراه وأحضّ عليه من الإيجاز والاقتصار في هذه الصناعة على ما لابد منه. ويكفي في المسألة الأولى المختلف فيها أن يقال: إن الرفع والنصب جائزان، والرفع أوجه؛ لأنهم اتفقوا عليه، والنصب جائز بإجماع منهم إلا أنه دون الرفع، وسيبويه يقول: إن الرفع أجود في حال والنصب على وجه آخر.

فإن قيل: لم ترك الاحتجاج لسيبويه بقول الله تبارك وتعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ * وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن٥-٧).

فنصب السماء، وإنما يحسن النصب إذا كان العطف على الجملة، الفعلية لا على الجملة المبتدئية، فقد عطف على الخبر الذي هو (يسجدان) ما ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ.

فللرد على سيبويه أن يقول: نصب، وإن عطف على الجملة المبتدئية، وإن كان الرفع أحسن على مذاهب النحويين، كما جاءت:

﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾(القمر٤٩). والرفع عند سيبويه أوجه [١]، فلا حاجة قاطعة لسيبويه في هذا.

ويجري مجرى الأفعال في هذا الباب أسماء الفاعلين والمفعولين، والمعدولة عن أسماء الفاعلين للمبالغة نحو: فعال وفعول ومفعال، تقول: «أزيداً أنت ضاربه؟»، و: «أزيداً أنت ضرَّابه؟»، وكذلك «مِضْرَابه»، و «ضَرُوبه [٢]».

وإن جئت بعد الاسم الذي يعود عليه من الفعل ضمير نصب، بشرط وجزاء، لم يجز فيه إلا الرفع، نحو: «زيد إن تكرمه يكرمك [٣]». وكذلك إن جئت بعده بحرف أو اسم للاستفهام [٤]نحو: «أزيدٌ كم مرة لقيته؟»، وكذلك: «عمرٌو هل رأيته؟»، و: «زيدٌ من ضربه؟»، و: «عبد الله ما أصابه؟». وكذلك إن كان الفعل في موضع الصفة نحو: «أزيد أنت رجل يكرمه [٥]؟». وقال الشاعر [٦]:

---

(١) انظر الكتاب (١/١٤٨). وشرح الأشموني (٢/٨٠)، ومغنى اللبيب لابن هشام (٦٦٢).

(٢) انظر الكتاب (١/١٠٨) وما بعدها.

(٣) انظر الكتاب (١/١٣٢).

(٤) انظر الكتاب (١/١٢٧).

(٥) انظر الكتاب (١/١٢٨).

(٦) هو قيس بن الحصين الحارثي. والبيت من شواهد الكتاب (١/١٢٩)، والإنصاف (٦٢)، وفي الخزانة (١/١٩٦)، ولسان العرب مادة «نعم »، «بلى».

أَكُلَّ عام نَعَمٌ تَحْوُونَه يُلقِحُهُ قومٌ وتَنْتِجُونَهُ

وقال زيد الخير:

أَفِي كـلِّ عام مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَه عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتمُوُهُ وَمَارُضَا [1]

تحـوونه: في موضـع الـصفة لـنعم، ونعم مبتدأ وخبره «كل عام»، وهـو علـى حـذف المضاف إليه مقامه؛ لأن «كل عام» من ظروف الزمان، وظـروف الـزمان لا تكـون أخـباراً عـن الجـثث، إنما تكون أخباراً عن المـصادر. ولـو روى بالنـصب لجـاز، ويكـون الفعـل لا موضع له من الإعراب.

وكذلك «مأتم» يجوز فيه النصب على أن لا يكون الفعل صفة.

وقال الشاعر، جرير [2]:

أَبحتَ حِمَى تِهَامةَ بَعْدَ نَجْدٍ ومَا شيءٌ حَمَيتَ بِمستَبَاحِ

فحمـيت: في موضـع الـصفة، ولا يجـوز نـصب «شـيء» لفساد المعنى، ودخول «الباء» على «مستباح».

---

(١) انظـر الكـتاب (١/١٢٩)، (٤/١٨٨)، وأمـالي السهيلي (٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩/٧٦).

(٢) انظـر الكـتاب (١/١٣٠)، (١/٨٧)، ديـوان جرير (٧٧)، وأمالي الشجري (١/ ٥، ٧٨، ٣٢٦). ومعنى البيت (٥٥٦، ٦٧٨، ٧٠٦).

وقال الشاعر [١]:

وَمَـــا أَدْرِي أَغَيَّـــرَهم تَـــنَاءٍ وطـــولُ العَهـــدِ أَمْ مَالٌ أَصابُوا؟

فأصـــابوا: في موضـــع الـــصفة، ولا يجـــوز صرفه إلى غير ذلك؛ لأن الـــشاعر جهـــل الأمـــر الذي غيرهم ولم يدر أهو البعد وطول العهد، أم مال أصابوه؟ فمال: معطوف على «تناء». ويجوز النصب على مذهب قوم.

وكـــذلك إن كـــان الفعـــل صـــلة لموصول، نحو قولنا: «أزيد الذي رأيـــت؟»[٢]. لا يكـــون في «زيـــد» إلا الـــرفع، ولـــيس منزلة قولنا: «أزيداً العاقل ضربته؟»؛ لأن «ضربته» ليس صلة ولا صفة.

وكـــذلك إن أبـــدلت مـــنه أو وكدتـــه لا يجوز النصب، ومثله: «زيد إن تكـــرمه خـــير مـــن أن تهيـــنه»[٣]؛ لأن مـــا ينـــصب بعد «أن» فهو من صـــلتها.. وكـــذلك «زيـــد أنـــت الضارب»[٤] لا يجوز في «زيد» إلا الرفع، لأن الألـــف والـــلام بمعـــنى الذي، فجرت مجرى الذي.قد أتيت في هذا الباب علـــى مـــا يحـــتاج إلـــيه ويستغنى به، وزدت توجيه الأقوال والاحتجاج على ســـيبويه ولـــه، لـــيعلم القاريء أني قد وقفت على أقوالهم، وعرفت ما أتيت. ولم أحـــتج إلى إضـــمار مـــا الكـــلام تام دونه وإظهاره بشكل مخالف لغرض

---

(١) هـــو الحـــارث بـــن كلـــدة، والبيت من شواهد الكتاب (١/٨٨)، وأمالي الشجري (١/٥/٣٢٦)، (٢/٣٣٤). وشرح المفصل لابن يعيش (٦/٨٩).

(٢) انظر الكتاب (١/١٢٨).

(٣) انظر الكتاب (١/١٣١).

(٤) انظر الكتاب (١/١٣١).

القائل، هذا في كلام الناس، فأما في كلام الله تعالى فحرام. والله أسأله العون والتوفيق.

وقد قلت لولاً في هذا الباب يليق بما أحض عليه وأدعو إليه، لأني لا أدخل فيها محالاً، ولا ظناً ضعيفاً، ولا فضلاً لا يحتاج إليه.

تطبيقه في باب نواصب المضارع:

ومما قالوا فيه ما لم يفهم، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل، أبواب نصب الفعل، وقد تكلمت منه على باب «الفاء»، و «الواو»، ليستدل بهما على غيرهما، ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب.

الكلام على الفاء:

الفاء ينصب بعدها الفعل إذا كانت جواباً لأحد ثمانية أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي، والعرض، والتمني، والتحضيض والدعاء.

يقال في الأمر: «أعطني فأشكرك» [1]؛ قال أبو النجم:

يا ناقُ سيري عَنَقاً فَسيحا إلى سُليمانَ فَنَسْتَرِيحَا [2]

---

(١) انظر الكتاب (٣/٣٤).

(٢) انظر الكتاب (٣/٣٥)، والمقتضب (٢/١٤)، وشرح المفصل (٧/٢٦)، وشذور الذهب (٣١٨)، والهمع (١/١٨٢)، (٢/١٠)، والدرر (١/١٥٨)، (٢/٧)، وشرح الأشموني (٣/٣٠٢).

وتقول في النهي: «لا يعص زيد الله فيعاقبه»؛ قال الله تعالى: ﴿لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ (طه: من الآية٦١) [١].

وقال: ﴿وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه: من الآية ٨١).

ويقال في النفي: «ما يأتيني زيد فأعطيه»؛ فيحتمل وجهين [٢]:

أحدهما: ما يأتيني زيد فكيف أعطيه؟! أي: الإتيان سبب العطاء، فإذا لم يأت لم يعط؛ قال الله تعالى: ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (فاطر: من الآية٣٦).

ويقال: «ما آمن أبو جهل فيدخل الجنة». وقال الفرزدق [٣]:

وَمَا أَنْتَ مِنْ قَيسٍ دُونَها ... وَلاَ مِنْ تَميمٍ في اللَّها والغَلاصِمِ

حال إعطاء، أي: يأتينا ولا نعطيه، قال الفرزدق [٤]:

وَمَا قامَ مِنّا قائمٌ في نَدِيِّنا ... فَينطلق إلا بالَّتي هِيَ أَعرفُ

---

(١) انظر الكتاب (٣/٣٤).

(٢) انظر الكتاب (٣/٣٠).

(٣) وهو من شواهد الكتاب (٣/٣٣)، والدرر (٢/٨).

(٤) ديوانه (٢/٢٩)، والبيت من شواهد الكتاب (٣/٣٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٣٠٤-٣٠٥)، وهو في الخزانة (٣/٦٠٧).

وقال العين:

وَمَا حَلّ سَعْدِيٌّ غَرِيباً بِبَلْدَةٍ فَيُنْسبَ إِلا الزبرقانُ لــه أَبُ [١]

وتقــول: «كأنــك لم تأتــنا فــنحدثك» [٢]. وقــال رجــل من بني دارم [٣]:

كأَنَّك لم تَذْبَحِ لأَهلِكَ نَعْجةً فيصبِحَ مُلْقًى بالفِناءِ إِهابها

ويقال في الاستفهام: «أتأتينا فنحدثك؟»؛ قال الشاعر [٤]:

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ عَلَى فِرتاجَ، والطللُ القَدِيمُ

ويقــال في العــرض: «ألا تأتيــنا فنكرمك». ويقال في التمني: «ليت زيداً عندنا فيحدثنا». وقد قريء:

وَدُّوا لو تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا [٥]

وقال مهلل:

فلو نُبِش المقابرُ عن كُلَيبٍ فَيُخْبَرَ بالنَّائِبِ أَيُّ زِيرِ [٦]

---

(١) انظر الكتاب (٣/٣٢)، وخزانة الأدب (١/٥٣٠)، (٣/٦٠٨).

(٢) من أمثلة الكتاب (٣/٣٥).

(٣) انظر الكتاب (٣/٣٥)، البيت من شواهد المبرد في المقتضب (٢/١٨).

(٤) انظر الكتاب (٣/٣٤).

(٥) يقول سيبويه (٣/٣٦)، وانظر البحر المحيط (٨/٣٠٩).

(٦) أمالي القالي (١/٢٤)، ومغني اللبيب (٣٩٦)، وشرح الأشموني (٤/٣٢).

وقال أمية بن أبي الصلت:

أَلاَ رَسُولَ لَنَا منا فَيُخْبِرَنا ... مَا بُعدُ غَايَتِنَا مَنْ رأْسِ مُجرانا [١]

ويقال في التحضيض: «هلا زرت زيداً فيكرمك؟».

ويقال في الدعاء: «اللهم، لا تؤاخذنا بذنوبنا فنهلك». وقال الله -عز وجل-: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون: من الآية ١٠) [٢].

وقد نصب العرب بعدها في الواجب، وذلك شاذ لا يقاس عليه؛ قال الشاعر [٣]:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيم ... وأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

---

(١) انظر الكتاب (٣/٣٣)، والشذور (٣٢٣).

(٢) انظر الكتاب (٣/١٠٠).

(٣) هو المغيرة بن حبناه. والبيت من شواهد الكتاب (٣/٣٩، ٩٢)، والمقتضب (٢/٢٤)، والمحتسب (١/١٩٧)، والشذور (٣١٤)، ومغني اللبيب (١٩٠)، والهمع (١/٧٧)، (٢/١٠، ٧٣)، والدرر (١/٥١)، (٢/٩٠، ١٠)، وشرح الأشموني (٣/٣٠٥)، والخزانة (٣/٦٠٠).

وقال الأعشى [١]:

ثُمَّتَ لا تَجْزونني عِنْدَ ذاكمُ ولكنْ سَيَجْزِيني الإلهُ فَيُعْقِبَا

وقال طرفة [٢]:

لَنَا هَضْبَةٌ لا يَدخلُ الذلُّ وَسْطَها وَيَأْوِي إِليها المُسْتَجِيرُ فَيُعصَمَا

وهذه المواضع التي ينصب فيها ما بعد الفاء، منها ما يجوز فيها العطف ويكون إعراب الفعل الثاني كإعراب الفعل الأول الذي قبل الفاء، ويكون معناه [٣]. وكلها يجوز فيها القطع من الأول ورفع الفعل على أنه موجب، مثال ذلك: «لا يشتم عمرو زيداً فيؤذيه»، إن نصب كان المعنى: لا يشتم ولا يؤذ؛ فنهاه عن أنواع الأذى، وإن رفع كان المعنى: إن شتمه آذاه، وإن جزم «يؤذيه» وعطف على قوله: «يشتم»كان المعنى: فإنه يؤذيه، أي: من شأنه أن يفعل ذلك، وقال النابغة [٤]:

وَلاَ زَالَ قَيرٌ بَيْنَ تُبنىَ وجَاسم عَلَيه من الوَسْمِيّ جَوْدٌ وَوَابِلُ

فَيُنبِتُ حَوْذاناً وعوقاً مُنَوِّراً سَأُتبِعُه مِنْ خَيْرِ ما قَالَ قائِلُ

---

(١) ديوانه (٩).

(٢) ديوانه (١٣٩). والبيت من شواهد الكتاب (٣/٤٠)، والمقتضب (٢/٢٤)، والمحتسب (١/١٩٧).

(٣) انظر الكتاب (٣/٣٠).

(٤) البيتان من شواهد الكتاب (٣/٣٦-٣٧)، والمقتضب (٢/٢١).

ولم يجعل «ينبت» جواباً، ولكنه قطع، ولو نصب لجاز، وقال [١]:

أَلَمْ تَسأَلِ الربعَ القَوَاءَ فينطقُ وَهَل تُخْبرنْك اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

وتقول [٢]: «حسبته شتمني فأثبَ عليه». إذا لم يقع الوثوب. ومعناه: لو شتمني لو ثبت عليه، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع، لأن هذا منزلة قولك: ألست قد فعلت فأفعل.

وقال بعض الحارثين [٣]:

غَيرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِيَقينٍ فَنُرجِّي ونُكثِرُ التَّأْمِيلاَ [٤]

أي: فنحن نرجي.

الكلام على الواو:

الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب، ومعناها في النصب معنى

---

(١) هو جميل بن معمر. وهو من شواهد الكتاب (٣/٣٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/٣٦)، ومغني اللبيب لابن هشام (١٨١)، والشذور (٣١٣)، والهمع (٢/١١، ١٣١)، والدرر (٢/٨، ١٧١)، والخزانة (٣/٦٠١).

(٢) انظر الكتاب (٣/٣٦).

(٣) انظر الكتاب (٣/٣١).

(٤) انظر الكتاب (٣/٣١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/٣٦)، وخزانة الأدب (٣/١٠٦، ٦١٥)، والمغني (٥٣٣).

«مع» قال الأخطل [١]:

لاَ تَنْه عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَه عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلتَ عظِيمُ

وتقول: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» [٢]، أي: لا تجمع لبنهما، ولو جزم لنهاه عن الجمع والتفرقة، ولو رفع لنهاه عن أكل السمك، وأوجب له شرب اللبن، أي: أنت ممن يشرب اللبن، قال جرير [٣]:

ولا تَشْتُمِ المَوْلى وَتَبْلغْ أَذَيَّه فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَل تِسَفَّه وتَجْهَلِ

نهاه عن الفعلين. وقال الحطيئة [٤]:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وتكونَ بَيْنِي وبينكمُ المودّةُ وَالإِخاءُ

وهذا واجب في المعنى، فكان ينبغي أن لا ينصب، لكن اللفظ لفظ الاستفهام. وقال دريد بن الصمة:

---

(١) انظر البغدادي في الخزانة (٦١٧/٣)، والبيت من شواهد الكتاب (٤٣/٣)، والمقتضب (١٦/٢)، وشرح المفصل (٢٤/٧)، والمغني (٣٩٩)، والشذور (٢٥٠)، والأشموني (٣٠٧/٣).

(٢) انظر الكتاب (٤٢/٣-٤٣).

(٣) البيت من شواهد الكتاب (٤٢/٣)، انظر شرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٧-٣٤).

(٤) ديوانه (٥٤)، والبيت من شواهد الكتاب (٤٣/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٣/٧-٣٤).

قَتَلْتُ بعبدِ الله خَير لَداتِه ذُؤَابا فَلَم أَفْخَر بذاك وَأَجْزَعَا [١]

أراد: أني لم أفخر به وأنا جزع، وإنما فخرت به غير جزع.

ويقال في النفي: «لا يَسَعُني شيءٌ ويَعْجِزَ عنك» [٢].

أي: مع عجزه عنك.

وتقول في الأمر: «ائتني وآتيَكَ». وإن أردت الأمر أدخلت اللام، فتقول: «وَلآئك». وقال الله - عز وجل - : ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ (آل عمران: من الآية١٤٢).

وقرأها بعضهم: ﴿ويَعلمِ الصَّابِرِين﴾ بالجزم.

وقال الله تعالى: ﴿وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة:٤٢).

وإن شئت جعلت: (وتكتموا) على العطف [٣].

وقال الله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ (الأنعام: من الآية٢٧).

قرئ بالرفع والنصب، فالرفع على العطف وعلى القطع [٤]،

---

(١) انظر الكتاب (٣/٤٣)، وأمالي الشجرى (١/٣٧٤).

(٢) المثال في الكتاب (٣/٤٣).

(٣) هذا توجيه سيبويه (٣/٤).

(٤) انظر الكتاب (٣/٤٤).

وقال الأعشى [١]:

فَقُلتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنْ أَنْدَى لِصَوتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيانِ

ومن النصب قوله [٢]:

لَلُبسُ عباءَةٍ وتقرَّ عَيْنِي أَحبُّ إِليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفوفِ

فقوله: «وتقر» منصوب بإضمار «أن»، كأنه قال: للبس وأن تقر، أي: وقرة عيني. وقال الأعشى [٣]:

لَقَدْ كَانَ في حَوَلٍ ثَوَاءٍ ثويتُه تقضِّي لباناتٍ وَيَسأَمَ سائمُ

على من روى «تقضي» على اسم «كان». وقال كعب الغنوي:

---

(١) البيت من شواهد الكتاب (٣/٤٥)، ومجالس ثعلب (٤٥٦)، وأمالي القالي (٢/ ٨٨، ١٠٠)، والإنصاف (٥٣١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/٣٣)، ومغني اللبيب (٤٤٤)، والشذور (٣٢٥)، والأشموني (٣/٣٠٧).

(٢) البيت من شواهد الكتاب (٣/٤٥)، والمقتضب (٢/٢٧)، والمحتسب (١/ ٣٢٦)، وأمالي الشجري (١/٣٨٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/٢٥)، وخزانة الأدب (٣/٥٩٢، ٦٢١)، ومغني اللبيب (٣٩٥، ٣١٤، ٣٩٩، ٦٣٢، ٦٠٧)، والشذور (٣٢٧) والهمع (٢/١٧)، والدرر (٢/١٠)، والأشموني (٣/ ٣١٣).

(٣) ديوانه (١٧٧)، والبيت من شواهد الكتاب (٣/٣٨)، والمقتضب (١/٢٧)، (٢ /٢٦)، (٤/٢٩٧)، وأمالي الشجري (١/٣٦٣)، وشرح المفصل (٣/٦٥)، والمغني (٥٦٠).

وَمَا أَنا لِلشَّيءِ الذي لَيْسَ نَافعي ويغْضَبُ مِنْه صاحبي بِقَوُلِ [١]

يجوز في «يغضب» الرفع والنصب؛ والرفع على أن يكون داخلا في صلة «الذي» معطوفاً على قوله: «ليس نافعي». والنصب عطف على الشيء، كما قال: «وتقر عيني». وقد رد[٢] على سيبويه في هذا، والأظهر أنه بمنزلة قوله: «ليس زيد قائماً ويقعد عمرو»، أي: مع قعود عمرو.

ويقال: «دعني ولا أعودُ». فهذا أوجب على نفسه أن لا يعود، فقطع [٣]. ومثله في القطع [٤]:

فَلاَ يَدْعُني قَوْمِي صَرِيحاً لِحُرَّةٍ لَئِنْ كُنتُ مَقْتُلاً ويسلمُ عامرُ

(١) انظر الكتاب (٤٦/٣)، والمقتضب (١٩/٢)، والمنصف (٥٢/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٦/٧)، وخزانة الأدب (٦١٩/٣).

(٢) انظر المقتضب للمبرد (١٩/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣٦/٧).

(٣) انظر الكتاب (٤٤/٣).

(٤) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة كما في الكتاب (٤٦/٣)، والهمع (١٦/٢)، والدرر (١٠/٢).

إسقاط العلل الثواني والثوالث

ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: «قام زيد»: لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع. فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام، ولا فرق بينه و بين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل: لم حرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه.

ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه[1] وقال: فلم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل – الذي هو الرفع – للفاعل، وأعطى الأخف- الذي هو النصب – للمفعول؛ لأن الفاعل واحد – والمفعولات كثيرة؛ ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون – فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله؛ إذْ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم.

وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه

---

(١) انظر الخصائص (١/٤٩).

إقناع، وقسم مقطوع بفساده. وهذه الأقسام موجودةٌ في كتب النحويين. والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني، أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر. والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة، وذلك في بعض المواضع.

فمثال المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدهما عرف لين، فإن أحدهما يحرك، وسواء كان من كلمتين أو كلمة واحدة، مثل قولنا: «أكرم القوم»، وقال تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ (المزمل: من الآية٢).

وقال تعالى: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ (المزمل: من الآية٨).

ويقال : مُدَّ، ومدُّ [١]. وآخر الأمر موقوف، مثل «اضرب» فاجتمعت الدال إلى الدال الأولى ساكنة، فحركت الثانية لالتقائهما، وإن كان يمكن النطق بالثانية ساكنة في حال الوصل، تقول: «مرْ يا فتى»[٢]، فأما «أكرم القوم» وأمثاله فلا يمكن إلا التحريك.

فيقال: لم حركت الميم من «أكرم»، وهو أمر؟

فيقال له: لأنه لقي ساكناً آخر وهو لام التعريف، وكل ساكنين

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه (٣/٥٣٢-٥٣٢)، وشرح الشافية للرضى (٢/٢٤٣) وما بعدها، والمغني للأستاذ عضيمة (١٤٩).

(٢) انظر المحتسب لابن الجني (١/١٤٨).

التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرك.

فإن قيل: ولو لم يتركا ساكنين؟

فالجواب: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق.

فهذه قاطعة، وهي ثانية.

وكذلك قوله: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد، فإنه تدخل عليه ألف الوصل.

فإن قيل: فلم دخلت عليه ألف الوصل؟

فيقال: لأنه فعل أمر حذفت من أوله الزائدة، وكل فعل أمر حذف من أوله الزائدة فإنه تدخل عليه ألف الوصل.

فإنه قيل: فلم لم يترك أوله كذلك؟

قيل: لأن الابتداء بالساكن لا يمكن. وهي ثانية.

وكذلك «ميعاد» و «ميزان»، وما أشبههما؛ يقال: إن الأصل فيهما: مِوْعاد، ومِوْزان. والدليل على ذلك أنهما من «وعد» و «وزن»، ففاء الفعل واو، ويقال في جمعهما: مواعيد، وموازين، وفي تصغيرهما: مويعيد وموين. فأبدل من الواو ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها، وكل واو سكنت وانكسر ما قبلها فإنها تبدل منها ياء.

وإن قيل: لم أبدل منها ياء ولم تترك على حالها؟

قيل: لأن ذلك أخف على اللسان.

فهذه واضحة أيضاً، لكنها يستغنى عنها.

ومثال غير البين منها قولهم: إن الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع: إنه أعرب لشبهه بالاسم، ويكفي في ذلك أن يقال: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير جماعة النساء ولا النون الخفيفة ولا الشديدة فإنه معرب.

فإن قيل: «يضرب»، لم أعرب؟

قيل لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع، ولم يتصل به ضمير جمع المؤنث ولا نون خفيفة ولا شديدة؛ وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب.

فإن قيل: لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة؟ فقيل: لأنه بالاسم في أن يصلح إذا أطلق للحال والاستقبال، فهو عام، كما أن «رجلاً» وغيره من المنكرات عام، ثم إذا أراد المتكلم إيقاعه على معين أدخل عليه الألف واللام فأزال عمومه، وكذلك الذي في أوائله الزوائد من الأفعال إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمانين أدخل «السين» أو «سوف»، فهذا عام يخصص بحرف من أوله، وهذا عام يخصص بحرف من أوله، فأعرب الفعل لهذا الشبه، وأشبهه أيضاً في دخول لام التأكيد عليه؛ يقال: «إن زيداً ليقوم».

ويقولون: أعرب الاسم لأنه على صيغة واحدة، وأحواله مختلفة،

يكـــون فـــاعلاً ومفعـــولاً ومضافاً إليه، فاحتيج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال، والفعل إذا اختلف معانيه اختلف صيغته، فأعني ذلك عن إعرابه.

فلولا الشبه الذي بينه وبين الاسم ما أعرب.

قـــيل العلـــة الموجـــبة لإعـــراب الاسم هي موجودة في الفعل، وذلك أنـــنا لـــو قلـــنا: «ضرب زيد عمرو»، و «زيداً عمراً»، لم يتميز لنا الفاعل من المفعـــول، كـــذلك إذا قلـــنا: «لا يـــضرب زيد عمراً»، لولا الرفع والجزم ما عـــرف النفـــي مـــن النهي، وكذلك إذا قلنا: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» لـــولا النـــصب والجـــزم والرفع لما عرف النهي عنهما مفترقين ومجتمعين، من النهـــي عـــن الجمـــع، ومن النهي والفاعل من شأنه أن يشرب اللبن. وكما أن للأسمـــاء أحـــوالاً مختـــلفة فكذلك للأفعال أحوال مختلفة، تكون منفيةً وموجبةً ومنهـــياً عـــنها ومأمـــوراً بها، وشروطاً ومشروطة، ومخبراً بها ومستفهماً عنها، فحاجتها إلى الإعراب كحاجة الأسماء.

وأيـــضاً فـــإن الـــشئ لا يقاس على الشئ إلا إذا كان حكمه مجهولاً، والـــشئ المقـــيس علـــيه معلـــوم الحكـــم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصـــل موجـــودة في الفـــرع. وأمـــة العرب حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكـــم علـــيه بحكمـــه، وعلـــة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعـــل واحـــد مـــن الـــنحويين ذلـــك جهـــل ولم يقبل قوله! فلم ينسبون إلى العـــرب مـــا يجهـــل بـــه بعـــضهم بعضا؟ وذلك أنهم لا يقيسون الشئ على الـــشئ ويحكمـــون علـــيه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفـــرع. وكـــذلك فعلـــوا في تـــشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم «إن» وأخـــواتها بالأفعـــال المـــتعدية في العمـــل. وأمـــا تشبيه الأسماء غير المنصرفة

بالأفعال فأشبه قليلاً، وذلك أنهم يقولون: إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء [١]، فإذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام علتين، كل واحدة من العلتين تجعله فرعاً، منع ما منع الفعل وهو الخفض والتنوين. والعلل المانعة من الصرف: التعريف، والعجمة، والصفة، والتأنيث، والتركيب، والعدل، والجمع الذي لا نظير له، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث وما قبلها [٢]؛ وذلك أن التعريف ثان للتنكير، والعجميّ من الأسماء فرع في كلام العرب، والصفة بعد الموصوف بها، والتأنيث فرع على التذكير، والتركيب فرع على المفردات، والمعدول فرع بعد المعدول عنه، والجمع فرع بعد الواحد، والألف والنون الزائدتين يشبه بهما الاسم المذكر المؤنث. وأما وزن الفعل المختص به فبين.

فالوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالاً منه والشيء إذا عاوده اللسان خف، وإذا قل استعماله ثقل. وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالاً منها، فثقلت، فمنعت ما منع الفعل من التنوين، وصار الجر تبعاً له. وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف، وأما غير ذلك ففضل، هذا لو كان

---

(١) انظر الكتاب (١/٢٠)، والمقتضب (٣/٣٠٩)، وشرح الكافية للرضى (١/ ٣٠-٣١)، وأمالي السهيل (١٩).

(٢) انظر الكتاب (٣/٢١٥-٢١٦).

بيناً فكيف به وهو ما هو في الضعف؛ لأنه ادعاء أن العرب أرادته، ولا دليل على ذلك إلا سقوط التنوين وعدم الخفض، وهذان إنما هما للأفعال؛ فلولا شبه الأفعال لما سقط منها ما سقط من الأفعال.

قيل: نجد من الأسماء ما هو أشد شبهاً بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف، وهي منصرفة، نحو: «أقام إقامة» وما أشبهه، فإقامة مؤنث، والفعل مشتق منه، ودال على ما يدل عليه من الحدث. وعامل – على مذهبهم – كالفعل، ومؤكد له، والمؤكد تابع للمؤكد، كما أن الصفة بعد الموصوف ففيه: التأنيث، والتأكيد والعمل، وزيادة الاشتقاق. وإن لم تكن فيه التاء نحو: «قيام»، ففيه أنه لا يثنى ولا يجمع، كما أن الفعل كذلك.

وسنتكلم عن العلل الأول من هذا الباب إن شاء الله.

ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد: إن نون ضمير جماعة المؤنث حرك لأن ما قبله ساكن، نحو: ضربن، ويضربن [1]، وقال فيما قبلهما: إنما أسكنت لئلا يجتمع أربع متحركات؛ لأن الفعل والفاعل كالشئ الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له. وهذا بين الفساد! ولولا الإطالة لأوردت منه كثيراً.

---

(١) انظر المقتضب (١/٢٧١).

وكان الأعلم [١] – رحمه الله – على بصره بالنحو، مولعاً بهذه العلل الثواني، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل، وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي [٢] – على مشاركته – رحمه الله – يولع بها، ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصراً بها.

وكما أنا لا نسأل عن عير «عظلم»، وجيم «جعفر»، وباء «برثن»، لم فتحت هذه، وضمت هذه، وكسرت هذه؟ - فكذلك أيضاً لا تسأل عن رفع «زيد».

فإن قيل: «زيد» متغير الآخر.

---

(١) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان. كان – كما يقول ابن شكوال - : «عالماً باللغات والعربية ومعاني الأشعار ..» وكانت الرحلة إليه في وقته. شرح الأشعار الستة الجاهلية، وأشعار الحماسة، وله: النكت في كتاب سيبويه، وعيون الذهب في شرح أبيات الكتاب. وله مختصرات في النحو ومسائل في اللغة. توفي - رحمه الله - عام ٤٧٦ عن سن ٦٦ سنة. انظر/ الصلة (٦٨١)، وبغية الوعاة (٢/٣٥٦)، وفهرسة ابن خير.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي. عاش في الأندلس والمغرب بين سنة ٥٠٨-٥٨١ هـ. ويعد أحد أعلام الإسلام. تلميذ لابن الطرواة وابن الرماك شيخ ابن مضاء وغير واحد من أعلام الأندلس. ولـه من المؤلفات: الأمالي، ونتائج الفكر في النحو، والروض الأنف، والفرائض، والتعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام. ومسائل أخرى كثيرة. وقد ذاع صيته في الأندلس والمغرب. انظر المطرب لابن دحية (٢٣٠)، وبغية الملتمس (٣٥٤)، والتكملة (٥/٥٧٠-٥٧١).

قيل: كذلك «عظلم» يقال في تصغيره بالضم، وفي جمعه على «فعلل» بالفتح.

فإن قيل: للاسم أحوال يرفع فيها، وأحوال ينصب فيها، وأحوال يخفض فيها.

قيل: إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأول، الرفع بكونه فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً لم يسم فاعله. والنصب بكونه مفعولاً، والخفض بكونه مضافاً إليه ، صار الآخر كالحرف الأول الذي يضم في حال، ويفتح في حال، ويكسر في حال؛ يكسر في حال الإفراد، ويفتح في حال الجمع، ويضم في حال التصغير.

إسقـــــاط التماريـــــن

ومما ينبغي أن يسقط من النحو: «ابن من كذا مثال كذا»، كقولهم: «ابن من البيع مثال الفعل»، فيقول قائل: «بوع»، أصله: «بيع»، فيبدل من الياء واواً لانضمام ما قبلها [1]؛ لأن النطق بها ثقيل، كما قالت العرب: موقن وموسر، أصل موقن: ميقن؛ لأنه اسم فاعل، وفعله: أيقن، ففاء الفعل منه ياء. وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه ياء، كما أن «أكرم» اسم الفاعل منه: «مكرم»، ففاء الفعل وهي الكاف هي فاء اسم الفاعل في مكرم. وكذلك كل اسم فاعل صحيح فاؤه فاء فعله، وعينه عينه، ولامه لامه. وتقول في جمع «موسر»: مياسير، وفي تصغيره: ميسر؛ لما زالت علة إبدال الياء واواً – وهي سكونها وانضمام ما قبلها – رجع إلى أصله.

ومن قال: «بيع» – بالكسر – كسر الباء لتصح الياء، كما قالت العرب: «بِيض»، و «عِين»، وغِيد»، في جمع: بيضاء، وعيناء، وغيداء وكذلك المذكر، لأن فعلاء يجمع على فُعل، كحمراء وحمر، وشقراء وشقر، والقياس أن يقال: بُيض، وغُيد، وعُين؛ لكنهم عدلوا إلى الكسر لئلا يبدلوا من الياء واواً.

وأما أي الرأيين هو الصواب، فلكل واحد من الرأيين حجة،

---

(١) انظر شرح الشافية للرضى (٣/٢٩٤-٣١١). والمنصف لابن جني (١/١٨٠-١٨٣).

فحجة من أبدل الياء واواً أن «بوعاً» مفرد، وحمله على «موسر» ونظرائه أولى من الحمل على الجمع. وأيضاً فإنا وجدنا الآخر يتبع الأول، أكثر مما يتبع الأول الآخر، قالوا: ميعاد وميزان، لأبدلوا الآخر للأول، ولم يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة لتصح الواو.

وكذلك الأمر مما فاؤه واو، نحو: «ايجل» و «ايسَنْ».

وكذلك «رياض» و «ثياب»، أصله: رِوَاض وثواب؛ فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها، ولشروط آخر.

وكذلك: صام صياماً، وقام قياماً، أصله: صوام وقوام، فأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها.

وكذلك: «غُزِي» و «دُعِي»، وكل ما لامه واو، إذا بنى لما لم يسم فاعله.

وكذلك اسم الفاعل مما لامه واو؛ يقال: رأيت غازياً.

وكذلك: «قيل»، و «سيق»، على اللغة الفصيحة [1].

فهذا كله يتبع فيه الآخر الأول.

وحجة من قال: «بِيْع» قياسه على «بِيض»، وإبدال الضمة كسرة لتصح الياء أولى من رد الياء إلى الواو؛ لأن الياء أخف، وهي الغالبة على الواو.

---

(١) انظر اللغات في الكتاب (٣٤٢/٤).

وكما يتبع الآخر الأول، كذلك يتبع الأول الآخر؛ قالوا في تصغير «شيخ»: «شِيَيخ» [١]، وكسرت الشين من أجل الياء.

وقالوا في الأمر من الثلاثي المضموم العين بضم ألف الوصل لانضمام العين، نحو: اقتل واخرج. وما أشبههما، فلولا ضم العين لكانت الألف مكسورة كما هي فيما عينه مفتوحة أو مكسورة.

ومما يتبع فيها الأول الآخر: امرؤ وابنم.

إلا أن المواضع التي يتبع فيها الآخر الأول أكثر في كلام العرب من المواضع التي يتبع فيها الأول الآخر، ولكن رد الواو إلى الياء أكثر من رد الياء إلى الواو. و «كِيلَ» و «بِيعَ» أفصح من «كول» و «بوع». فهذا على ثلاثة أقسام: ما يرد الأول إلى الآخر، إلا أن رد الأول إلى الآخر أفصح. فترجح بهذا أن أقول من يقول: «بيع» أظهر.

فهذا في مسألة واحدة، فكيف إذا أكثر من هذا الفن، وطال فيه النزاع، وامتدت إليه أطناب القول، مع قلة جداه، وعدم الافتقار إليه، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه!

فمما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرهما مما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في رافع المبتدأ،

---

(١) انظر الكتاب (٣/٥٣٣).

وناصب المفعول؛ فنصبه بعضهم بالفعل، وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معاً. وعلى الجملة فيما لا يفيد نطقاً.

كمل والحمد لله حق حمده والصلاة على محمد نبيه وعبده وسلم تسليماً.

كتاب مختصر في ذكر الألفات

تأليف

أبي بكر محمد بن القاسم ابن الأنباري

المتوفى سنة ٣٢٧ هـ

تحقيق

محمد حسن محمد حسن إسماعيل

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

المؤلف:

مؤلف هذا الكتاب أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري. اشتهر بنبوغه في النحو واللغة والأدب والقراءات والحديث. ولد في بغداد يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين[1].

أخذ عن أبيه وروى عنه وأخذ النحو عن ثعلب كما تلمذ على محمد بن محمد بن النضر وإسماعيل بن إسحاق القاضي وأبي العباس محمد بن يونس الكديمي وأحمد بن الهيثم بن خالد البزاز.

درس عليه كثيرون ممن صاروا أعلاماً من بعده أشهرهم الحسين بن أحمد بن خالويه وأبو علي القالي وأبو الحسن الدارقطني.

عرف بسعة الحفظ وأولع بالكتب واستظهارها وحسبك دليلاً على سعة محفوظه أنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهد في القرآن قال ابن النديم: وكان أفضل من أبيه وأعلم في نهاية الذكاء والفطنة وجودة القريحة

---

(١) نزهة الألباء (٢٧١) وإنباه الرواة (٢٠١/٣) ووفيات الأعيان (٤٦٤/٣) ومعجم الأدباء (٣١٣/١٨) وتاريخ بغداد (١٨٢/٣).

وسرعة الحفظ وكان مع ذلك ورعاً من الصالحين ولا يعرف له جرمة ولا زلة وكان يضرب به المثل في حضور البديهة وسرعة الجواب وأكثر ما يمليه من غير دفتر ولا كتاب [١]. وقيل إنه كان يحفظ مائة وعشرين تفسيراً من تفاسير القرآن بأسانيدها [٢]. ومرض يوماً فعاده أصحابه فرأوا من انزعاج والده أمراً عظيماً فطيبوا نفسه، فقال: كيف لا أنزعج وهو يحفظ جميع ما ترون وأشار إلى خزانة مملوءة كتباً[٣]. وقال أبو سعيد ابن يونس: كان أبو بكر آية من آيات الله تعالى في الحفظ[٤]. وكان أحفظ الناس للغة ونحو وشعر وتفسير قرآن [٥]. وقال القالي: وكان ثقة ديناً صدوقاً وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين [٦].

أما بخصوص ثقافته فكان موضع احترام الناس في عصره فقد أثنوا عليه وأكثروا من قريظه ورأوا فيه رأياً حسناً. قال الأزهري: وكان واحد عصره وأعلم من شاهدت بكتاب الله ومعانيه وإعرابه، ومعرفته باختلاف أهل العلم في مشكلة. وله مؤلفات حسان في علم القرآن. وكان صائناً لنفسه، مقدماً في صناعته، معروفاً بالصدق حافظاً، حسن البيان عذب الألفاظ لم يذكر لنا إلى هذه الغاية من الناشئين بالعراق وغيرها أحد

---

(١) الفهرست (١١٨).

(٢) نزهة الألباء (٢٦٧) ومعجم الأدباء (١٨/٣٠٧) وطبقات القراء (٢/٢٣١).

(٣) نزهة الألباء (٢٧١) والبغية (١/٢١٢).

(٤) نزهة الألباء ومعجم الأدباء (١٨/٣٠٨).

(٥) تاريخ بغداد (٣/١٨٤).

(٦) طبقات النحويين واللغويين (١٧١) وطبقات القراء (٢/٢٣١).

يخلفه أو يسد مسده [١]. وهو أحد عيون العلماء باللغة العربية وأشعار العرب وأيامها [٢]. وكان من أعلم الناس بنحو الكوفيين وأكثرهم حفظاً للغة [٣].

وتوفى أبو بكر بن الأنباري في خلافة الراضي بالله في بغداد ليلة عيد النحر من ذي الحجة سنة ثمان -- وقيل سبع -- وعشرين وثلاثمائة [٤].

مصنفاته:

تعددت مصنفات ابن الأنباري وتناولت مباحث مختلفة في اللغة والنحو والأدب والقراءات والتفسير وغيرها. وما انتهى إليها من أسماء تلك المصنفات بلغ اثنين وثلاثين مصنفاً هي:

١. أدب الكاتب لم يتمه [٥].

٢. الأضداد في اللغة. نشره هوتسما في لندن سنة ١٨٨١م. ثم أعيد طبعه في القاهرة سنة ١٩٠٧م وطبع في الكويت سنة ١٩٦٠م. بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

---

(١) تهذيب اللغة (٢٨/١).

(٢) إنباه الرواة (٢٨٠/١).

(٣) معجم الأدباء (٣٠٦/١٨).

(٤) نزهة الألباء (٢٧١) وإنباه الرواة (٢٠٧/٣) وطبقات النحويين واللغويين (١٧٢) وطبقات القراء (٢٣١/٢).

(٥) الفهرست (١١٨) وإنباه الرواة (٢٠٨/٣) ومعجم الأدباء (٣١٢/١٨) والبغية (٢١٤/١) وكشف الظنون (٤٨/١).

٣. الأمالي [١].

٤. الأمثال [٢].

٥. إيضاح الوقف الابتداء في القرآن الكريم. طبع في دمشق سنة ١٩٧١م. بتحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان.

٦. خلق الإنسان [٣].

٧. خلق الفرس [٤].

٨. الرد على من خالف مصحف عثمان [٥].

٩. رسالة المشكل. رد فيها على ابن قتيبة وأبي حاتم السجستاني [٦].

١٠. الزاهر في معاني الكلمات التي يستعملها الناس في صلاتهم ودعائهم وتسبيحهم وعبادة ربهم. وهو في مجلدين طبع في بيروت سنة ١٩٧٩م بتحقيق حاتم صالح الضامن. وقد اختصره الشيخ أبو

---

(١) نزهة الألباء (٢٦٥) ومعجم الأدباء (١٣١٢/١٨).

(٢) وفيات الأعيان (٤٦٤/٢).

(٣) وفيات الأعيان (٤٦٤/٣)، وكشف الظنون (٧٢٢/١).

(٤) وفيات الأعيان (٤٦٤/٣) وكشف الظنون (٧٢٣/١).

(٥) الفهرست (١١٨) ووفيات الأعيان (٤٦٣/٣) ومعجم الأدباء (٣١٣/١٨).

(٦) نزهة الألباء (٢٦٥) ومعجم الأدباء (٣١٢/١٨).

القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي [١].

١١. شرح شعر الأعشى [٢].

١٢. شرح شعر الجعدي [٣].

١٣. شرح شعر الراعي [٤].

١٤. شرح شعر زهير [٥].

١٥. شر شعر النابغة [٦].

١٦. شرح السبع الطوال الجاهليات. طبع في القاهرة سنة ١٩٦٣م بتحقيق عيد السلام محمد هارون.

١٧. شرح الكافي وهو نحو ألف ورقة [٧].

١٨. شرح المفضليات. وقد نشر هذا الشرح في بيروت سنة ١٩٢٠م.

---

(١) الفهرست (١١٨) ونزهة الألباء (٢٦٤) وإنباء الرواة (٢٠٨/٣)، وكشف الظنون (٩٤٧/٢)، والبغية (٢١٤/١).

(٢) الفهرست (١١٨)، ومعجم الأدباء (٣١٣/١٨) والبغية (٢١٤/١).

(٣) الفهرست (١١٨).

(٤) الفهرست (١١٨)، ومعجم الأدباء ٣١٣/١٨).

(٥) الفهرست (١١٨)، ومعجم الأدباء (٣١٣/١٨) والبغية (٢١٤/١).

(٦) الفهرست (١١٨)، ومعجم الأدباء (٣١٣/١٨).

(٧) نزهة الألباء (٢٦٥)، ومعجم الأدباء (٣١٨/١٨).

١٩. ضمائر القرآن في مجلدين [١].

٢٠. غريب الحديث لم يتمه [٢].

٢١. الكافي في النحو [٣].

٢٢. اللامات [٤].

٢٣. المجالسات [٥].

٢٤. مختصر في ذكر الألفات. وهو الكتاب الذي بين يديك الآن.

٢٥. المذكر والمؤنث [٦].

٢٦. المشكل في معاني القرآن أملاه وبلغ فيه إلى طه وما أتمه [٧].

٢٧. المقصور والممدود [٨].

---

(١) الاتقان (٢/٢٨١)، وكشف الظنون (٢/٣٥، ١٠٨٧).

(٢) الفهرست (١١٨) ونزهة الألباء (٢٦٤) وإنباء الرواة (٣/٢٠٨).

(٣) نزهة الألباء الرواة (٣/٢٠٨) ومعجم الأدباء (١٨/٣١٢).

(٤) الفهرست (١١٨) ونزهة الألباء (٢٦٤) وإنباء الرواة (٣/٢٠٨).

(٥) الفهرست (١١٨) وإنباء الرواة (٣/٢٠٨).

(٦) نزهة الألباء (٢٦٥) وإنباء الرواة (٣/٢٠٨)، ووفيات الأعيان (٣/٤٦٤)، ومعجم الأدباء (١٨/٣١٢).

(٧) الفهرست (١١٨) ونزهة الألباء (٢٦٥) وإنباء الرواة (٣٠/٢٠٨)، ومعجم الأدباء (١٨/٣١٢).

(٨) الفهرست (١١٨) وإنباء الرواة (٣/٢٠٨)، ووفيات الأعيان (٣/٤٦٤).

٢٨. الموضح في النحو [١].

٢٩. نقص مسائل ابن شنبوذ [٢].

٣٠. الهاءات في كتاب الله عز وجل وهو نحو ألف ورقة [٣].

٣١. الهجاء [٤].

٣٢. الواضح في النحو [٥].

وصف المخطوط:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة وحيدة مأخوذة على فيلم مودع بقسم المخطوطات بجامعة الرياض وأصلها في مكتبة لاللي باستانبول تحت رقم (٣٧٤٠) [٦].

وتضم هذه النسخة ست ورقات من القطع المتوسط وفي كل صفحة منها ٢١ سطراً وفي كل سطر نحو ١٣ كلمة.

---

(١) الفهرست (١١٨) وإنباه الرواة (٢٠٨/٣).

(٢) الفهرست (١١٨) وإنباه الرواة (٢٠٨/٣) ومعجم الأدباء (٣١٣/١٨).

(٣) الفهرست (١١٨) وإنباه الرواة (٢٠٨/٣)، ونزهة الألباء (٢٦٥) ومعجم الأدباء (٣١٢/١٨)، والبغية (٢١٤/١).

(٤) الفهرست (١١٨) وإنباه الرواة (٢٠٨/٣).

(٥) الفهرست (١١٨) ومعجم الأدباء (٣١٣/١٨).

(٦) تاريخ الأدب العربي (٢١٦/٢).

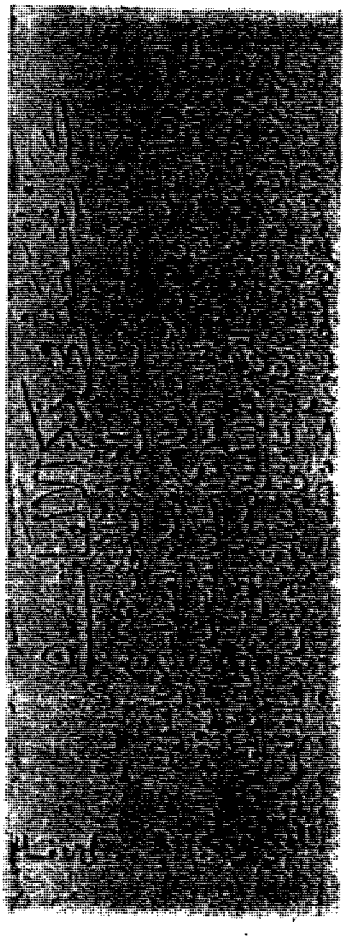

صورة النسخة الخطية

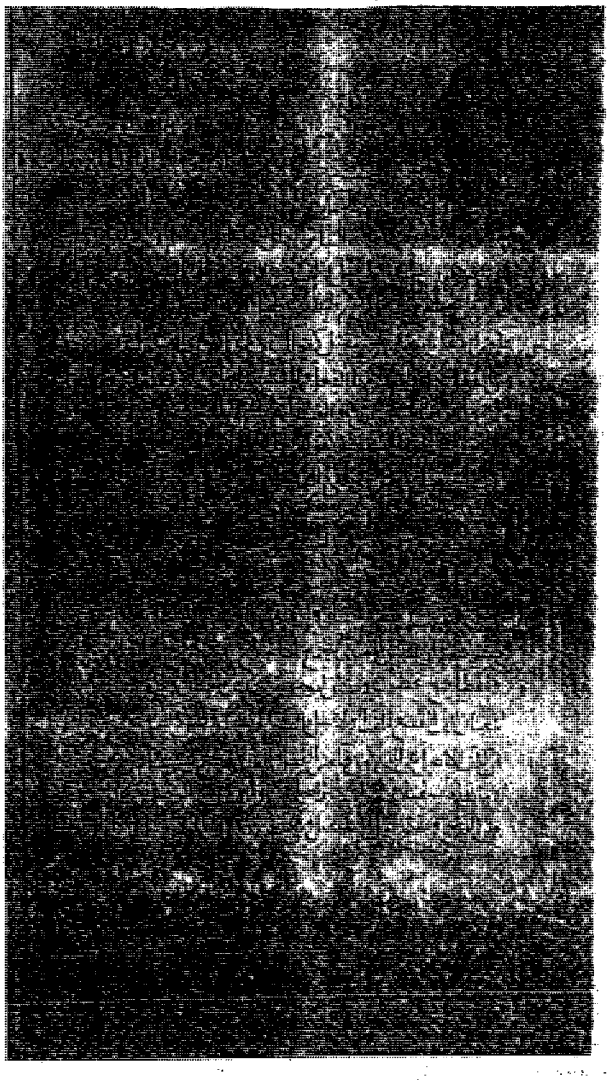

اللوحة الأولى

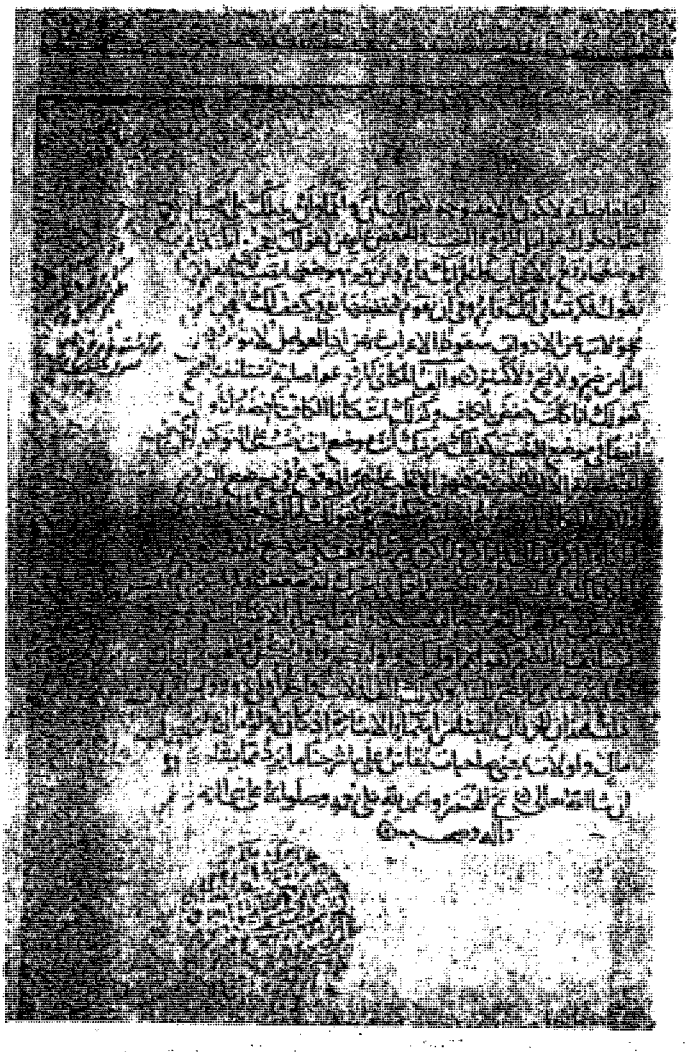

اللوحة الأخيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

باب ذكر الألفات التي تبدأ بها في أوائل الأفعال

قال أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري:

وإنما قدمناها على ألفات الأسماءِ والأدوات لقرب أُصولها على المستفيدين وسهولة التفريغ منها وقلة التباس العلل فيها عليهم.

اعلم أن الأَلفات المبتدأ بها في الأفعال ست: ألف أَصْل، وأَلف قَطْع وَصْل، وأَلف الاستفهام، وأَلف المُخْبِر عن نفسه، وأَلف ما لم يُسَمّ فاعله.

فأَما أَلف الأَصْل فإنما تعرف بأَن تُرى فاء من الفِعْل ثابتة في المستقبل كقولك: أَتَى يَأْتِي. ألف أَتَى أَلف أَصل لأَن وزن أَتَى من الفِعْل فَعَلَ فالهمزة فاءُ الفعل والمستقبل يَأْتِي. والأَلف موجود في أَكَلَ وأَيدَ وأَخذَ وما أَشبههنَّ.

وأَلف القطع في الماضي يفتح ويكسر في المصدر ويعرف بضم أَول المستقبل، كقوله تعالى: ﴿أَلْهَاكُم﴾ (التكاثر: من الآية١) أَلف أَلْهَي أَلف قطع لأَن أَول المستقبل مضموم في يُلهي وأَلْهَى فعل ماض ومثله: أَحسن وأَعطى وأَنال وأَنعم وأَغلق وما أَشبه ذلك. قال الله تعالى: ﴿أَكْرِمِي مَثْوَاهُ﴾ (يوسف: من الآية٢١) فأَكْرمي بالفتح لأَنها ألف قطع معروفة بضم أَول المستقبل وهو يُكرمُ. ثم قوله تعالى: ﴿وَيُخْرِجُكُمْ

﴿إِخْرَاجاً﴾ (نوح: من الآية١٨) بكسر الألف لأنها ألف قطع في المصدر وأول مستقبلها مضموم وهو يُخرِجُ وكذلك إعطاء وإحسان وإنعام. وإنما اختاروا الكسر وعدلوا فيها عن الفتح كراهية أن يلتبس المصدر بالجمع إذ إخراج جمع خرج إنعام جمع نعم وإعطاء جمع عطو.

وكان أبو جعفر محمد بن سعدان [١] وخلف بن هشام البزاز [٢] يلقبان ألف القطع الأصل. قال أبو بكر: وليس ذلك بصحيح عندنا من قبل أن ألف الأصل هي التي تكون فاء من الفعل وألف القطع ليست فاء ولا لاماً وما هذه صفته فهو زائد غير أصلي.

وألف الوصل تعرف بسقوطها من الدرج وبفتح أول المستقبل وهي مبنية على ثالث المستقبل إن كان الثالث مكسوراً أو مفتوحاً كسرت وإن كان مضموماً ضممت فتبتدئ قوله عز وجل: ﴿أَنِ اضْرِبْ﴾ (الأعراف: من الآية١٦٠) بكسر ألف اضرب، لأنها مبنية على الراء في يضرب وهي ألف وصل إذْ كانت ساقطة في الوصل مفتوحاً أول مستقبلها يضرب. وإنما بنيت على ثالث المستقبل ولم تبن على الأول منه

---

(١) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير النحوي. كان من أكابر القراء. توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين في خلافة الواثق بن المعتصم. انظر/ الفهرست (١١٠)، ومعجم الأدباء(١٨/٢٠١، ٢٠٢) وطبقات القراء (٢/١٤٣) وطبقات الزبيدي (١٥٣).

(٢) خلف بن هشام البزاز يكنى أبا محمد. أحد القراء العشرة. ولد سنة خمسين ومائة، ومات في جمادي الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين ببغداد. انظر/ غاية النهاية في طبقات القراء (١/٢٧٢-٢٧٤) والطبقات الكبرى (٧/٣٤٨).

ولا على الثاني ولا على الرابع لأن الأول زائد والزوائد لا يبنى عليها والثاني ساكن والساكن لا يبتدأ به والرابع لا يثبت على إعراب واحد إذْ كان مضموماً في الرفع محذوفاً ومسكناً في الجزم مفتوحاً في النصب فبنيت من أجل ذلك على الذي إعرابه لازم غير منتقل وهو الثالث. ومثل اضرب ﴿اهْدِنَا﴾(الفاتحة: من الآية٦) تبتدئ به اهدنا لأنها ألف وصل مبنية على كسر الدال في يهدي والضمة الموجودة في الأصل هي ضمة نون نستعين وألف اهد معدومة من اللفظ عند الوصل ومثله: ﴿ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ﴾ (يوسف: من الآية٨١) ﴿ابْنِ لِي صَرْحاً﴾ (غافر: من الآية ٣٦) ﴿اقْضُوا إِلَيَّ﴾ (يونس: من الآية٧١) ﴿ائْتُوا صَفّاً﴾ (طه: من الآية٦٤). فإن قال قائل: التاء من ائتوا مضمومة ومثلها الضاد من اقضوا قيل له: البناء على تاء يأتي وضاد يقضي والأصل في اقضوا وائتوا: اقضيوا وائتيوا فاستثقلوا الضمة في الياء فألقوها على الضاد والتاء بعد أن أزالوا عنهما الكسرة وأسقطوا الياء لسكونها وسكون الواو [1]. وتبتدئ قوله تعالى: ﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي﴾(لقمان: من الآية١٤) أشكر بضم الألف لأنها مبنية على كاف يشكر ومثله اعبد ادخل اخرج اكتب اقتل وما أشبههن قوله تعالى: ﴿أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ (المؤمنون: من الآية٢٧) اصنع بكسر الألف لأنها مبنية على الثالث وهو النون في يصنع. فإن قال قائل: هلا فتحتها إذا كان الثالث مفتوحاً كما تكسرها إذا كان الثالث مكسوراً وتضمها إذا كان مضموماً. فقيل: كرهت أن أفتحها فيلتبس الأمر بالخبر.

---

(١) انظر/ الممتع لابن عصفور (٢/٦٠٦).

أَلا ترى أني لو قلت: اَصنعْ بفتح الأَلف في الأَمر لا تلبس بالإِخبار عن النفس كقولي: أَنا أَصنعُ. ومثله قوله تعالى: ﴿ائْذَنْ لِي﴾ (التوبة: من الآية ٤٩) ﴿اذْهَبُوا بِقَمِيصِي﴾ (يوسف: من الآية٩٣) ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (العلق: من الآية١) ﴿ابْلَعِي مَاءَكِ﴾ (هود: من الآية٤٤) ﴿أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ﴾ (البقرة: من الآية ٢٥٩) [1]. وتبتدئُ قوله تعالى: ﴿ انْفَطَرَتْ﴾ (الانفطار: من الآية١) بكسر الألف لأَنها أَلف وصل مبنية على الطاءِ. فإِن قال قائل: لم بنيتها على الطاءِ والطاء رابعة. فقل: لأَن ينفطر وزنه من الفعل ينفعِلُ، فالنون زائدة لا يلتفت إليها والبناءُ على عين الفعل حيث كانت. وتبتدئُ أَيضاً قوله: ﴿الْكَاذِبُونَ * اسْتَحْوَذَ﴾ (المجادلة: من الآية١٨، ١٩) بكسر الأَلف لأَنها مبنية على عين الفعل وهي الواو في يستحوذُ. ووزن يستحوذُ يستفعلُ فالسين والتاءُ زائدتان لا يلتفت إِليها. وتبتدئُ قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: من الآية١) بكسر الأَلف لأَنها أَلف وصل مبنية على عين الفعل وهي القاف المدغمة في ينشقّ إِذْ أَصله ينشقِقُ على مثال ينفعل، فاستثقلوا الجمع بين حرفين متحركين من جنس، فاسكنت القاف الأُولى وأدغمت في التي بعدها فصارتا قافاً مشددة. والنون في ينشق زائدة لا يعمل عليها. وتبتديءُ قوله تعالى: ﴿الْمَاءَ اهْتَزَّتْ﴾ (فصلت: من الآية٣٩) بكسر الأَلف لأَنها أَلف وصل مبنية على عين الفعل وهي الزاي المدغمة في يهتز على مثال

---

(١) قرأ الكسائي وحمزة (اعلم) بالوصل وإسكان الميم على الأمر. وقرأ الباقون بقطع الهمزة والرفع على الخبر. انظر النشر (٢/٢٣١)، وإيضاح الوقف (١/ ١٨٧).

يفتعل، فاستثقل الجمع بين زايين متحركين فأُسكنت الزاي الأُولى وأُدغمت في التي بعدها. والتاءُ في يهتز زائدة لا يعمل عليها. وألف الوصل في الماضي على مثال ما هو في الأَمر تُبنىعلى العين لا غير والهمزة الموجودة عند وصل الكلام في قوله: ﴿الْمَاءَ اهْتَزَّتْ﴾ (فصلت: من الآية٣٩) هي همزة الماءِ اهْتَزَّتْ ساقطة وتبتدئُ قوله تعالى: ﴿آمَنُوا اسْتَعِينُوا﴾ (البقرة: من الآية١٥٣) استعينوا بالكسر لأَنها أَلف وَصْل مبنية على عين الفعل وهو الواو في نستعينُ لأَن أَصلها نَسْتَعْوِنُ على مثال نَسْتَخْرِجُ، فاستثقلت الكسرة في الواو فأُلقيت على العين وجعلت الواو ياءً لانكسار ما قبله ومثله استقيموا. وتبتديءُ قوله تعالى: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾ (طه: من الآية١٣) اِخْتَرْتُكَ بكسر الأَلف لأَنها أَلف وَصْل مبنية على عين الفعل وهي الياءُ في يختارُ قبل أَن تنقلب أَلفاً لأَن أَصله يختيرُ على مثال يكتسبُ، فصارت الياءُ أَلفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. فإن سأَل سائل عن قوله تعالى: ﴿ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا﴾ (يونس: من الآية١٥) فقال: الابتداءُ قبل ائْتِ بكسر الأَلف لأَنها أَلف وصل مبنية على تاءِ يأْتي. فإن قال قائل: قد وجدنا الأَلف ثابتة في المستقبل وهي إِحدى علامتي أَلف الأَصل فيقال له: أَلف الوصل داخلة على أَلف الأَصل في هذا الحرف وأَصله اِيت، فصارت الهمزة الساكنة ياءً لانكسار أَلف الوصل، فإِذا وصلت فقلت: ﴿لِقَاءَنَا ائْتِ﴾ (يونس: من الآية١٥) فسقطت أَلف الوصل الموجودة في الابتداء. وتبتديءُ قوله تعالى: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا﴾ (النمل: من الآية٤٧) اطيرنا بكسر الأَلف لأَنها أَلف وصل مبنية على عين الفعل المفتوحة وهي الياءُ في يَطيّر وأَصله: قالوا تطيرنا، فأَبدلوا

من التاءِ طاءً لأنها أشبه بالطاءِ التي بعدها ثم أسكنوها وأدغموها في الطاءِ الثانية فلم يصلح الابتداءُ بساكن فأدخلوا ألفاً يقع بها الابتداءُ. ومثله: ﴿ادَّارَكُوا﴾ (الأعراف: من الآية ٣٨). وتبتديءُ قوله تعالى: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ﴾ (الأعراف: من الآية١٤٤) اصْطَفَيْتُكَ بالكسر لأنها ألف وَصْل مبنية على عين الفعل وهي الفاءُ في يصطفي، ولا يلتفت إلى وقوع الفاءِ رابعة فإن الطاءَ لا يعمل عليها من أجل أن أصل يصطفى يصتفى يفتعل من الصفوة، فأبدلت الطاءُ من التاءِ لأنها أشبه بالصاد وأخف على اللسان بعدها وتاءُ الافتعال غير معمول عليها. فإن سأل سائل عن ألف الوصل أهمزة هي أم ألف قيل له قال قطرب [1]: هي همزة كثرتها العرب فتركت لأن الألف لا تحتمل الحركة. وهي قالَ وباعَ وعمادٍ وجمادٍ ألف لا يشك فيها، فلو كانت في اضرب ألفاً ما تحركت. قال أبو بكر: ورد أبو العباس أحمد بن يحيى [2] هذا القول عليه وقال: لو كانت همزة لثبتت في الابتداءِ والوصل كما ثبتت همزة أمر وأذن في كل حال، وقال

---

(١) هو محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب كان أحد العلماء باللغة والنحو. أخذ النحو عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصرة. مات في سنة ست ومائتين في خلافة المأمون. انظر/ الفهرست (٨٤) وطبقات الزبيدي (١٠٦) وأخبار النحويين (٤٩)، ومراتب النحويين (٦٧) ونزهة الألباء (٩١) ومعجم الأدباء (٥٣/١٩) والبغية (٢٤٢/١) وروضات الجنات (٥٩٥).

(٢) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني المعروف بثعلب. ولد سنة مائتين، وتوفى سنة إحدى وتسعين ومائتين انظر الفهرست (١١٦) ونزهة الألباء (٢٢٨) ووفيات الأعيان (٨٤/١).

الفـراءُ [١] وسـيبويه [٢] ومـن أَخـذ بقـولهما: هي أَلف وصل [٣] إذا كانت صـورتها صـورة الأَلـف وإِنما دخلت الأَلف في اضرب واصنع وما أَشبههما مـن أَجـل أَن الـضَّاد والصَّاد ساكنتان لا يمكن الابتداءُ بهما فدخلت الأَلف لـيقع الابـتداءُ والاعـتماد عليها. وقال البصريون: كسرت الأَلف في اضرب لـسكونها وسـكون الـضاد [٤] وكذلك كل أَلف للوصل تبتدأُ مكسورة علة كـسرها أَنهـا سـاكنة في الأَصـل لقـيها حرف ساكن، وضمت عندهم في اُعـبد واُشـكر لأَن عـين الفعـل مـضمومة فلما احتيج إِلى حركة الحرف الـساكن الـذي لقـيها ضـموها لـضم مـا بعدها وتنكبوا الكسرة كراهية للانتقال من كسر إِلى ضم.

وأَلـف الاسـتفهام تعـرف بمجـيءِ أَمْ بعـدها أَو بحـسن هَلْ في موضـعها وهـي مفـتوحة أَبداً كقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَى﴾ (سـبأ: من الآية٨) أَلـف اسـتفهام لقـولـه: ﴿أَمْ بِـهِ جِـنَّةٌ﴾ (سـبأ: من الآية٨) فإتيان أَمْ بعـدها يـدل علـى أَنهـا أَلـف اسـتفهام وكذلك:﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُـمْ﴾ (المـنافقون: من الآية٦) ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ﴾ (مريم: مـن الآيـة٧٨) ﴿أَصْـطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ (الصافات:١٥٣) لأنه بعده

---

(١) هـو أبـو زكـريا يحيى بن زياد الفراء. توفي سنة سبع ومائتين في خلافة المأمون. انظر الفهرست (١٠٤) زنزهة الألباء (٩٨).

(٢) هو عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه، توفي سنة ١٨٠ هـ .

(٣) انظر/ الكتاب (٢/٢٧١)، والهمع (٢/٢١١) والمنصف (١/٥٣).

(٤) هـذا الـرأي هـو لبعض البصريين . ويرى بعضهم خلاف هذا الرأي. انظر/ الهمع (٢/٢١١).

قال: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ﴾ (الصافات: من الآية١٥٦) وقرأ نافع: ﴿لَكَاذِبُونَ اصْطَفَى﴾ [1] بإسقاط الألف في الوصل وكسرها في الابتداءِ بجعلها ألف وصل. ويوجه اصطفى إلى أنه حكاية عن أهل الكفر: ﴿أَلا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ﴾ (الصافات: من الآية١٥١). والاستفهام من الله عز وجل تقرير وتوبيخ. والأصل في هؤلاء الأفاعيل كلها: أاصطفى، أافترى أاستكبرت أاطلع، فذهبت ألف الوصل لما سبقتها ألف الاستفهام إذ كانت الوصل لا تثبت في اللفظ إلا عند الابتداءِ بها. وقوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ (العنكبوت: من الآية٢) الألف الاستفهام بحسن هل في موضعها وكذلك ما أشبهه، وكل ألف تدخل على حرف عطف أو حرف جحد فهي ألف التقرير من ألف الاستفهام وهيَ كقوله تعالى: ﴿أَوَآبَاؤُنَا﴾ (الصافات: من الآية١٧) ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ﴾ (البقرة: من الآية ١٧٠) ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ (الحج: من الآية ٤٦) ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ (الملك: من الآية٨)، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ (الأعراف: من الآية١٧٢) هذا وما أشبهه.

وأما ألف المُخْبِر عن نفسه تعرف بأَنا وغَدٍ ويفتح إن كان الماضي على أكثر من أربعة وأقل من أربعة فتبتدئُ قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ﴾ (يونس: من الآية١٠٤) أعبدُ بالفتح لأنها ألف المخبر عن نفسه تقول في امتحانها: أعبدُ أنا غَداً، وفتحت لأن الماضي أقل من

---

(١) انظر/ النشر (٢/٣٦٠)، وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب (٢/١٠٨).

أَربعة أَحرف وهو عبد وكذلك: ﴿أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي﴾ (يوسف: من الآية٥٤) أَلفه أَلف المخبر عن نفسه يحسن أَنَا وغد في امتحانها إِذا أَنت قائل: أَستخلصُ أَنا غَداً، وابتدئت بالفتح لأَن الماضي استخلص وعدة حروفه أَكثر من أَربعة. وتبتدئُ قوله تعالى: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ (الكهف: من الآية٩٦) بضم الأَلف لأَنها أَلف المخبر عن نفسه في فعل ماضيه على أَربعة أَحرف وهو أَفرغ، وأَلف المخبر عن نفسه لا يكون أَبداً لأَول المستقبل لأَنها إِحدى دلائل الاستقبال فمحال أَن تحل ماضياً أَو دائماً.

وأَما أَلف المُخْبِر عن نفسه فيما لم يُسم فاعله لا يكون إِلا مضموماً قلّت حروف الماضي أَو كثرت كقولك: أُكْرَمُ وأُضْرَبُ وأُستخلص، وأَلف ما لم يسم فاعله يكون على أَربعة أَمثلة في أُفعل وأُفتعل واُستفعل وانفعل وقد يكون في فُعِل غير لازمة له.

فأَما أَلف أُفْعِلَ فأَلف أُخرِجَ وأُكْرِم وأُحسن.

وأَلف أُفتعل أَلف اكتسب واصطنع واضطر والأَصل فيه اضترر فأبدلوا من التاءِ طاءً لأَنها أَشبه بالضاد من التاءِ، واستثقلوا الجمع بين حرفين متحركين من جنس واحد لأَسكنوا الراءَ الأُولى فأَدغموها في التي بعدها، وكذلك أَسكنوا التاءَ الأُولى فأَدغموها في التاءِ الثانية.

وأَلف استفعل أَلف اُستضعف واُستخرج وما أَشبههما.

وأَلف انفعل: انقطع بالرجُلِ.

وأَلف فُعِل أَلف أُكِل وأُخِذ وأُمِر. وليست لازمة هذا المثال كله

كلام أُولئك الألفاظ من قَبل أنك تقول: ضُرِب وشُتِم ودُعِي فلا يحل فيهن أَلف.

واعلم أَن أَلف استفعِلَ وافتعِلَ وانفعل أَلف ما لم يسم فاعلهن أَلف الوصل إِذ كنت تقول في حال تسمية الفاعل: استفْعَلَ وافتعَلَ وانفعَلَ، فلا يختل عليك أَنها أَلف وصل مبنية على عين الفعل.

وأَلف أُفعِل أَلف ما لم يسم فاعله من أَلف القطع من قبل أَنك إِذا سميت الفاعل قلت: أَخرَجَ فلان الشيءَ، فقد ظهر لك أَلف قطع.

وأَلف فُعِل أَلف ما لم يسم فاعله من أَلف الأَصل لأَنك تسمي الفاعل فتقول: أَخذ وأَمر فلا يغمض عليك أَنها أَصل. وإِنما ابتدئت أَلفُ ما لم يسم فاعله بالضم لدلالة الفعل الذي هي أَوله على فاعل ومفعول إِذ ضرب لا يخلو من دلالة على ضارب ومضروب، فكان ضم أَوله دلالة على تضمنه معنيين كما قالوا: زيد حيث عمرو فأَلزموا حيث الضمة لقيامها قيام محلين كقولك: زيد في مكان فيه عمرو. وقالوا: نحنُ قمنا، فضموا نحن في جميع الأَحوال لتضمنه معنى التثنية والجمع، إِذ كان الرجلان مخبرين عن أَنفسهما به فيقولان: نحن قمنا وتقول الرجال مثل ذلك.

باب ذكر الألفات المبتدآت في الأسماء

اعلم أن ألفات الأسماء أربع: ألف أصل وألف قطع وألف وصل وألف استفهام.

فألف الأصل تعرف بأن تكون فاء من الفعل ثابتة في التصغير وتبتدئ بمثل حركاتها في الوصل إن رفعاً وإن نصباً وإن خفضاً كقوله تعالى ﴿عَلَى ذَلِكُمْ﴾ (آل عمران: من الآية٨١) ألف إصري ألف أصل لأنها من الفعل ثابتة في التصغير. ووزن إصري في الفعل فعل ويقال في تصغيره: أصير. وكذلك: ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ﴾ (التوبة: من الآية٦١) ألف أذن ألف أصل تبتديء بالضم لأنها على مثال فعل. فالألف فاء من الفعل ويقال في تصغيرها: أذينة، تثبت الألف فيها. كذلك: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ (الأحزاب: من الآية٣٨) ألف أمر ألف أصل تبتدئ بالفتح لأنها كالزاي في زيد ووزن أمر فعل. فالألف فاء من الفعل وتصغير أمر أمير، فالألف ثابتة فيه ومثله أب لأن وزنه فعل وأصله أبو وتصغيره أبي والأم كذلك إلا أن تصغير أم أميمة.

وألف القطع في الأسماء تكون أول الاسم المفرد وأول الجمع فيبتديء بها في أول الأسماء المفردة وتعرف بثباتها في التصغير وبأنها غير فاء من الفعل كقولك: هو أحسن من غيره، ألف أحسن ألف قطع في الاسم المفرد لأن وزنه من الفعل أفعل فالألف غير فاء من الفعل ويقال في تصغيره: أحيسن، فتوجد الألف فيه. ومثله أكبر وأعقل وأنبل وأجمل وأحمد وأصرم وأحرص وأصنع وما أشبههن.

وألف القطع في الأسماء المجموعة تعرفها بحسن دخول الألف واللام عليها وأنها ليست فاء ولا عيناً ولا لاماً كقوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفاً أَلْوَانُهُ﴾ (النحل: من الآية١٣) ألف ألوان ألف قطع في الجمع من الأسماء لأن وزن ألوان «أفعال» غير فاء ولا لام وتدخل عليها الألف واللام فتقول: الألوان وكذلك ألسنة والألسنة وأبيات والأبيات وأثواب. وألف القطع في هذين النوعين مفتوحة ومتى وردت مكسورة أو مضمومة كانت بمنزلة المفتوحة بعده. فإذا كانت أول الأعجمي ألف فهي ألف قطع. وتعرف الاسم الأعجمي بامتناعه من الإجراء وبأنه معدوم من عتيق كلام العرب إلا بأن يحكوه عن العجم كقولك: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق وإدريس، وهي مكسورة في الوصل والقطع كسر بناء لازم غير محكوم عليها بأنها ألف وصل إذ كان الأعجمي مجهول الاشتقاق. وألف إستبرق أيضاً ألف قطع في الاسم الأعجمي وإن كان مجرى لأن العرب أخذته عن العجم وأجرته لتنكيره، ومنعت إبراهيم وذويه في الإجراء للتعريف والعجمة. وإن كانت الألف في أول الأعجمي مفتوحة فهي أيضاً بمنزلة المكسورة مع ألف القطع.

وألفات الوصل في الأسماء تسعة: ألف ابن وابنة واثنين واثنتين وامريء وامرأة واسم واست والرجل. فثمانية تعريف بسقوطها من التصغير وتكسر في الابتداء فتقول في تصغيرهن: بني وبنية وثنيان وثنيتان ومري ومرية وسمى وستيهة، والتاسعة تعرف بدخولها مع اللام للتعريف وسقوطها عند التنكير كقولك: رجل والرجل. فأما ألف ابن كسرت لأن أصله أمر من بنيت كسرت لأن أصله أمر من ثنيت وألف اسم كسرت

لأن أصله أمر من سميت وألف امريء لم يصلح بناؤها على الثالث إذ كان يضم في الرفع ويفتح في النصب ويكسر في الخفض فيقال: قام امرؤ، ورأيت امرأ ومررت بامريء. فلما لم يصلح ذلك ألحقت بأخواتها من ألف ابن وابنة. وألف است أيضاً ملحقة بأخواتها وألف الرجل تبتديء بالفتح من أجل أنها دخلت مع اللام للتعريف فشبه ألْ بهل وبل. فإن قال قائل: هلا كسرت وشبهت بمن وإن؟ فقل: كرهوا أن يكسروها فتلتبس بألف ابن واثنين وهي مخالفة لها من أجل امتحانها فآثروا فتحها لذلك.

وألف الاستفهام تمتحن في الأسماء بمثل الذي تعرف به في الأفعال. فإن سأل سائل عن قوله تعالى: ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ (الأنعام: من الآية١٤٣) قل له: الألف في الذكرين ألف استفهام لمجيء أم بعدها زيدت المدة ليفرق بها بين الخبر والاستفهام [1] من قبل أنهم لو قالوا: الذكرين حرم، بغير مد لم يقع بين الاستفهام والخبر فرق. فإن قال قائل: فلِمَ لَمْ يزيدوا مدة في قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ أَظْلَمَ مِمَّنْ افْتَرَى﴾ (الأنعام: من الآية٢١) فالألف ألف استفهام كألف آلذكرين. قيل له: الألف في افترى مكسورة وألف الاستفهام مفتوحة وانفتاح الألف فرق بين الاستفهام والخبر وأغنى عن المد، وألف آلذكرين مفتوحة في الاستفهام والخبر فمن أجل ذلك فرقوا بينها بالمدة.

وألف الدعاء كألف الاستفهام يعرف بحسن يا في موضعها كقولك: أزيد أقبل معناه: يا زيد قراءة نافع: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ (الزمر:

(١) انظر/ الكتاب (٢/٢٧٤).

من الآية٩) [١] بتخفيف الميم معناه: يا من هو قانت.

(١) وانظر الحجة في القراءات السبع (٢٨٢)،والنشر (٣٦٢/٢)، والكشف عن وجوه القراءات السبع (٢٣٧/٢).

الألفات المستأنفات في الأدوات

وما يجري مجراها من المكاني وأسماء الإشارات

اعلم أن الألف المبتدأة في الأداة المحضة أصلها الكسر كقولك: إن وإنما وإما وإذا وإلى وقد تأتي مفتوحة كقولك: أما وأما وألا وتعرف الأدوات بافتتاح الكلام بها وبأنها لا يصحبها خبر لها ولا يقع بها خبر مخبر عنه فينصبها ولا يدخل عليها حرف خفض فيكسرها.

وألف الاسم المحول عن أداة أصلية لا تكون إلا مفتوحة كقولك: أن وأنما وأن يدلك على أنها أسماء دخول عوامل الرفع والنصب والخفض عليهن كقولك: يعجبني أنك قائم وأن تقوم، فموضعها رفع بالإعجاب، واعلم أنك قائم وأن تقوم موضعها نصب بالعلم وتقول: فكرت في أنك قائم وفي أن تقوم، فتخفضها بفي ويكشف لك أنهن محولات عن الأدوات سقوط الإعراب عنهن إذ العوامل لا تؤثر فيهن أثراً من ضم ولا فتح ولا كسر.

وألف المكاني المرفوعة أصلية تستأنف بالفتح كقولك: أنا كأنت، خفض بالكاف وكذلك: أنت كأنا، الكاف خافضة أنا ويأتي أيضاً في موضع النصب كقولك: ضربتك أنت، موضع أنت نصب على التوكيد للكاف المنصوبة إلا أن الأكثر فيهن الأغلب عليهن الوقوع في موضع الرفع.

وألف المكاني المنصوبة أصلية مكسورة كقولك: إياك نعبد

ومثله: إياكما وإياكم وإياك وإياكن وربما وقعت في موضع الخفض كقولها: أنا كإياك قال الشاعر [1]:

وأَحْسِنْ وأَجْمِلْ في أَسيرِكَ ضعيفٌ ولم يأْسِرْ كإِياكَ آسِرُ

والأغلب عليهن التعرف بالنصب.

وألف أسماء الإشارات أصلية تستأنف بالضم كقولهم: أولئك وأولئكم وأولئكن.

وألف أولي مال أصلية تبتدئ بالضم للبناء وكذلك ألف أولات ـــ واحد أولي ذو وواحد أولات ذات ـــ هذان الحرفان ليسا من أسماء الإشارة إذ كان أولو مال بمعنى أصحاب مال وأولات بمعني صاحبات يقاس على ما شرحنا ما يرد مما يشاكله إن شاء الله تعالى.

تم المختصر والحمد لله على نعمه

وصلواته على نبي الرحمة محمد وآله وصحبه

(١) لم أطلع على اسم قائله. أنشده الفراء وهشام عن الكسائي يريد: كأنت، أي لم يأسرني آسر مثلك، فوضع إياك موضع أنت للضرورة، فهو من إقامة بعض الضمائر مقام بعض. انظر شرح الكافية (٣١٩/٢)، والعقد الفريد (١٨٦/٤).

فهرس المحتويات

ترجمة المصنف ٣

وصف النسخة الخطية ٣

نماذج من المخطوطات ٤

المقدمة ٧

فصل عن إلغاء العوامل ١٣

فصل تطبيقه للنحو من غير عامل ومعمول ٣٠

فصل آخر عن النحويين من غير عامل ٣٩

إسقاط العلل الثواني والثوالث ٦٨

إسقاط التمارين ٧٧

كتاب مختصر في ذكر الألفات

مقدمة ٨٣

صورة النسخة الخطية ٩٠

باب ذكر الألفات التي يبتدأ بها في أوائل الأفعال ٩٣

باب ذكر الألفات المبتدآت في الأسماء ١٠٣

الألفات المستأنفات في الأدوات ١٠٧